

اليمن

فائض الديمقراطية أم فائض القبيلة؟

لا بد ان تؤيدوا موقفى .. فأنا من سيقضى على

آخر معقل للشيوعية وزحقق ما فعله

غورباتشوف فى روسيا

(الرئيس على عبد الله صالح) لوكيل الخارجية

الامريكية (بيلترو)

يؤخذ على الرئيس علي عبدالله صالح أنه إختار عدداً من أقاربه لإدارة بعض أجهزة مؤسسته الأمنية ، إلا أن هذا الهاجس الأمني يكاد يكون مفهوماً ، وإن لم يُحتمل في المجتمع اليمني ، فقد كان الخلل في إقامة نظام أمني حول شخص الرئيس أحد أسباب النهاية المفجعة التي تعرّض لها الرئيسان اللذان سبقا صالح الى كرسي الرئاسة ، إذ دبر أحمد حسين الغشمي الذي كان رئيساً للأركان مؤامرة لإغتيال الرئيس الأسبق المقدم إبراهيم الحمدي خلال لقاء حضره الرئيس ومعاونوه فألت السلطة إلى الغشمي الذي لم يستمتع بمنصب الرئيس طويلاً حتى أرسل له الجنوبيون مبعوثاً لم يكن يعرف أن الحقيبة التي يحملها قد أستبدلت بحقيبة مفخخة ما كاد يهيم بفتحها حتى بعثرته مع الرئيس الغشمي أشلاء يصعب جمعها ليحصل ، آنذاك ، فراغ دستوري تنادى على أثره القادة العسكريون إلى الإجتماع ، وكان أشدهم تحفظاً وإصغاءً في حوار جمعهم في مبنى الرئاسة هو العقيد علي عبدالله صالح الأمر العسكري القادم من تعز المتحدّر من قبيلة (سنحان) الذي لم يلبث أن وجد الفرصة المناسبة ليتحمل عبء الرئاسة (فقد دخل إلى مقر الرئاسة يحمل كفته) كما يصف ذلك ، مجازاً ، سياسيون يمنيون تابعوا تلك الساعات الحاسمة من تاريخ البلاد :

– لن أخرج إلا في هذا الكفن ..

بعدها حُسم كل شيء لصالح الضابط الذي شهد له زملاؤه وجنوده بالشجاعة والجرأة ، وارتضى به المشايخ بإعتباره أحد أبناء (سنحان) المتحدرة من « حاشد » ثاني أكبر القبائل وأقواها ..

وكما قُتل الحمدي والغشمي في الشمال .. قُتل في الجنوب أيضاً الرئيس سالم ربيع علي الذي أشتهر باسم « سالمين » كما كان قد صُفي من قبله قحطان الشعبي الرئيس الذي سبقه في دولة الجنوب ، وقُتل من بعدهما عبدالفتاح أسماعيل أمين عام الحزب الإشتراكي وأقوى شخصية سياسية في الشطر الجنوبي وأظن أنه لم يعد بإمكان أحد أن يجد قبراً لأى منهم بعد أن جرت تصفيتهم في مناخ المكائد بل لم يُعثر لهم على أثرٍ لجة .

لذلك فإن صورة ما حدث لقادة اليمن لم تغادر ذهنه ، فعمل على بناء مؤسسة رئاسة قادرة ، لأطول فترة ممكنة ، على مقاومة الإختراق الأمني الذي أزاح رئيسيين في دولة الشمال وثلاثة رؤساء في دولة الجنوب بطريقة دموية مفجعة .



تقول الأسطورة اليمنية ك ، لكي يصبح أي من أبناء الملوك ولياً للعهد لا بد له ان يدخل بصحبة مستشاري الملك إلى غرفة تتحرك فيها ثعابين سود وعقارب صفر ليجلس على كرسي ضئيل في وسطها جميعاً ، ثم يُقدّم له كأسان ملىء أحدهما باللبن والآخر بالدم ليبدأ مستشارو الملك بمراقبته وقياس رباطة جأشه وثباته على كرسيه بين ثعبان يتدلى عند رقبته لمصه من قلبه وعقرب يسير فوق ساقه ، ثم يسألونه أن يشرب من أحد الكأسين اللذين وضعا أمامه ، فإذا شرب من كأس اللبن وأنفت نفسه عن تناول كأس الدم .. صاحوا به :

– أنت لا تصلح للحكم .. فحاكم اليمن هو شارب كأس دمها ..

لذلك كان ملوك الحيرة أشد من حكام بين الناس بأساً وثباتاً ، ودرج الناس على تداول هذه الحكاية – الأسطورة ليثيروا الرعب في قلوب المحكومين ويمنعواهم من التمرد على الحاكم المؤلّه .. وقد تكون هذه الصورة تأكلت مع الزمن حتى إنهارت تماماً بسقوط الملكية وولادة الجمهورية في سبتمبر « أيلول » سنة 1962 لتتبدل الشعارات ، فالملك لم يعد ظل الله على الأرض ولم يعد هناك من يردد : نموت ويحيا

الملك .. وحل شعاراً جديداً أقرب إلى شعارات الثورة الفرنسية :

- نموت وتحيا الجمهورية ..



عُرف الرئيس صالح في السنوات الست عشرة التي حكم فيها بعزوفه عن اللجوء إلى العنف ربما لمعرفته أن الدم إذا بدأ بالتدفق قد يسيل أنهاراً قبل أن يتوقف ، فهذه بلادٌ مدججةٌ بالسلاح صار بإمكان أفراد قبائلها ان يحتفظوا في مساكنهم بمدافع مضادة للجو وقنابل يدوية ، كما صار بإمكانهم ان يتسوقوا سيارات مصفحة ومدرعات وربما دبابات ، وقد سألت الرئيس مرةً إن كان يخشى من أن يؤدي وجود السلاح بكثرة في أيدي اليمنيين إلى انفجار حرب أهلية بين القبائل والأحزاب .. فأجابني أنه شديد الثقة بأن قوة القيم في المجتمع اليمني أكثر حسماً من قوة السلاح وهذا ما يمنع إحتراب اليمنيين مع بعضهم ، وكان يورد مثلاً كبيراً على رفضه اللجوء الى إستخدام السلاح والتدخل عندما كان ذلك متاحاً إبان أحداث يناير 1986 في عدن ، وقد يكون هذا الموقف غريباً من رئيس دولة إمتهن حمل السلاح كضابط في القوات المسلحة لكنه حاول أن يكون أكثر السياسيين حذراً في اللجوء إلى القوة المسلحة ، وربما يكون ذلك التريث في إستخدام القوة سبباً آخر للإحتراب العسكري خلال الأزمة السياسية التي شهدت أقصى مستويات التراشق السياسي والإعلامي وحملة متبادلة في التجريح والمسّ الشخصي وتوجيه الإتهامات .. قبل أن تتحول إلى حرب ..

وبلغ الأمر في تحاشي تبني حالات إراقة الدماء أن الرئيس علي عبدالله صالح طلب من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات عدم إعدام قاتل القائد الفلسطيني صلاح خلف « أبو إياد » على بر اليمن حتى لا يسيل دم عربي على أرض بلاده .. فأعدم القاتل بعدئذٍ على ظهر سفينة في عرض البحر ...

لكن السلاح كان توأم المواطن اليمني في كل الأحوال ...

إن من كان يتطلع من الشرفة على اليمن عشية الحرب كان يخال أن هذه البلاد المدججة بالسلاح مقبلة على إحتراب دموي ، لكنه حين يرى وجود حد أدنى للتضامن الإجتماعي مؤسس على قيم القبيلة من جهة وتوازن القوة بين جميع الأطراف يدرك سر إستمرار الحياة سلمياً عند حافة الحرب والموت .. مع أن الحياة عند حافة الموت كانت إستسلاماً بطيئاً للموت .

كان بالإمكان تلمس قوة العمق الإجتماعي على حساب قوة العمق السياسي في رصد إيقاع الحياة العامة خلال الإنتخابات الأولى بعد الوحدة اليمنية « نيسان 1993 » .. ففي اليمن لا يستطيع السياسي نفي قوة التراث القيمي المتراكم .. حتى أن الحزب الإشتراكي أدرك ذلك ولو متأخراً عندما تخلى عن تبنيه للعمال والفلاحين واتجه الى الإستقطاب القبلي ، واستخدم هذا العامل في صراعه مع حزب المؤتمر الشعبي حتى أن مسؤولين حكوميين مكنوني في صنعاء من رؤية أوامر موقعة من رئيس الوزراء المهندس حيدر أبو بكر العطاس (الحزب الإشتراكي) موجهة الى وزير المالية لصرف مبالغ كبيرة الى شيوخ عدد من القبائل سنة 1993 عند بدء تفجر الأزمة السياسية في البلاد .

والظريف في الأمر أن بعض الإشتراكيين اليمنيين كانوا يبررون لجوءهم إلى الإستقطاب القبلي بالحديث عن (قبيلة تقدمية) و (قبيلة رجعية) .. مع أن القبيلة تظل هي القبيلة !..



الإشكال الأخلاقي مركّب ومزدوج ، فلا يتوقع أحد إرغام الآخرين على الإندماج به ، وبالتالي فإن فرض الوحدة بالقوة لا يبدو مقبولاً ، غير أن صيغة التعاقد على الوحدة بين الشمال والجنوب سنة 1990 إنطوت على معضلة أخلاقية أيضاً إذ قبل الحزب الإشتراكي بخيار الوحدة

في لحظة ضعف بعد زوال الغطاء الذي كان الإتحاد السوفيتي السابق يقدمه له من قبل ، وأستشعر قياديو الحزب مخاطر إنهيار إجتماعي وإقتصادي محتمل ، في وقت كان الشماليون يتمتعون نهاية الثمانينات بأفضل أوضاعهم السياسية بعد أن تحقق قدرٌ من الانفراج في الحياة السياسية ، وتحسنت علاقات صنعاء مع السعودية والعراق ومصر والإمارات والكويت والأردن وكان باب المساعدات مفتوحاً أمامها ، ومَنَحها موقفها في الحرب العراقية – الإيرانية ميزة سياسية إذ أنها جنت الكثير من نتائج تلك الحرب بسبب تأييدها للعراق الذي كان يحظى بدعم إقليمي واسع ، في حين كانت عدن حتى وقت متأخر تؤيد إيران في السر .

وجاء إنضمام صنعاء الى مجلس التعاون إلى جانب العراق ومصر والأردن ليفتح الطريق أمام احتمالات إندماج اليمن في تعاون إقتصادي وسياسي مع دول رئيسة في المنطقة .

ويشعر الرئيس صالح (أن الفرصة كانت مفتوحة له .. وأن الشعب كان يؤيده للتدخل عسكرياً في عدن إبّان أحداث يناير 1986 وكان الإندماج سيترتب عن ذلك تلقائياً إلا أنه تحاشى الدخول في أتون صراع عسكري وإستثماره سياسياً) .. لكنه (فضّل إنتظار الوقت الذي تتحقق فيه الوحدة سلمياً) .. حتى جاء السيد علي سالم البيض إلى خيار الوحدة في نوفمبر 1989 عندما كانت كل حسابات الحزب الإشتراكي تقوم على أن الإندماج مع الشمال سيجنب دولة الجنوب التراجع السياسي والإقتصادي ويعطيها فرصة التمتع بالإمتيازات التي كانت صنعاء تحظى بها سنة 1989 ، وأرادت قيادة الحزب الإشتراكي غلق الباب أمام دفع إستحقاقات إنهيار الأنظمة الشيوعية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي ، ولم يكن هناك من خلاص غير اللجوء إلى الوحدة ، حيث تتخلص عدن من مأزق داخلي وعزلة خارجية .. وربما أفترضت في تلك اللحظة أن الإنفتاح والرفاهية لن يمرأ إلا من بوابة صنعاء ..

أمّا وقد عُرِل اليمن بعد حرب الخليج وانهار مجلس التعاون العربي الذي كانت عضواً فيه وعاد مليون يمني من الإغتراب ليُثقلوا الوضع الإقتصادي بأعبائهم الجديدة فإنّ الحزب الإشتراكي قد يكون إستنتج بأن من مصلحته أن يعيد ترتيب صفقة الوحدة ، وإزداد الأمر إلحاحاً عليه بعد الإنتخابات التي جرت في نيسان 1993 « ابريل » عندما وجد نفسه يتمتع بالثلث بدلاً من النصف الذي كان له في خارطة القوة السياسية المحلية ، واستشعر مبكراً أن الرئيس صالح سيتحالف مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس حزب الإصلاح .. وبالتالي فإنّ الحزب الإشتراكي سيكون ثلثاً في مواجهة ثلثين .

إذن كان لا بد من القيام بسلسلة من الإختبارات لقياس مدى قوة الرئيس وحلفائه قبل أن يُفرض أمرٌ واقع ينشأ عنه أحد الخيارات الآتية :
ك إما أن يعود اليمن دولتين منفصلتين إحداهما في الشمال والأخرى في الجنوب .
ك أو أن يقوم نظام جديد للإدارة المحلية يقسمّ البلاد الى أربع أو خمس ولايات تحظى كل منها بالأولوية في التمتع بإمتيازات وجود الثروة فيها ، وتأتلف مجتمعةً في دولة مركزية بحيث تسهل عملية الإستقطاب القبلي والمذهبي والمناطقي ولا تعود هناك دولة قوية واحدة .
ك أو أن يتم إعادة التعاقد على شكل الوحدة بضمّان أمرين .. الأول : تمتع الحزب الإشتراكي بما لا يقل عن نصف الإمتيازات السياسية في البلاد بغض النظر عن نتائج الإنتخابات التي جرت في نيسان (ابريل) 1993 والثاني : إعطاء الجنوب أولوية التمتع بإيرادات حقول النفط الموجودة في محافظاته بعد أن راجت دعوات تقول : لماذا ينبغي أن تتوزع إيرادات الجنوب (حيث يوجد مليونان ونصف من السكان) على عموم البلاد اليمنية الموحدة التي يقطنها في الشمال إثنا عشر مليوناً من السكان .
في كل الأحوال كان الرئيس صالح يقول في الشمال : الوحدة أو الموت .. في حين كان بعض زعماء الحزب الإشتراكي في الجنوب يقولون : إن هذه الوحدة لم تعد تنفعنا ...



بعد سنة على الأقل من إنتهاء حرب الخليج صار بعض قادة الحزب الاشتراكي يتحدثون عن مسؤولية تاريخية ينبغي أن يتحملها الرئيس صالح لوحده بسبب المواقف التي إتخذها اليمن خلال أزمة الخليج وألحقت بها خسائر سياسية وإقتصادية كبيرة على إفتراض أن نائب الرئيس كان يتخذ موقفاً مغايراً للرئيس من كل ما جرى في الخليج أثر دخول القوات العراقية إلى الكويت .

كان الأمر يعنيني كثيراً فقد أتاحت لي الفرصة لقراءة محاضر الإتصالات العراقية اليمنية ، ثم الأمريكية اليمنية ، واليمنية الخليجية ، كما أتاحت لي فرصة الإطلاع على الآلية التي عملت بها الدبلوماسية اليمنية خلال أحداث الخليج ، وكلفني الأمر أن أعود لمراجعة كل ما كنت قد وضعت عليه يدي من تلك المعلومات لأبحث عن ما قيل إنه فروقات أو إختلافات أو تباينات بين موقف الرئيس وموقف نائبه خلال أزمة الخليج وخلال الحرب بعد ذلك ، وقد وجدت بعد تردد طويل أن أعرض الإستنتاجات التي توصلت إليها دون أن تأسرني قناعات مسبقة أو نزعات في الإنحياز مع أو ضد بالنسبة لأطراف التنازع اليمني الذي تفجّر في الثالث الأخير من 1993 وبلغ مرحلته الدموية الهائلة في شهر أيار « مايو » 1994 ، وكانت لقاءاتي مع الزعماء اليمنيين بشتى إتجاهاتهم تشجعني على عرض المعلومات كما تجمعت لدي في سنتين متصلتين بعد حرب الخليج :-

أولاً : كانت اليمن قد وجدت نفسها في الساعات الأولى من يوم الثاني من آب في مواجهة الحدث .. حيث أنها عضو في مجلس الأمن وسفيرها عبدالله الأشطل يمثل المجموعة العربية في المجلس .

دُعِيَ مجلس الأمن إلى الإجتماع في وقت مبكر من صباح الثاني من آب للتصويت على القرار 660 الذي يدعو إلى الإنسحاب الفوري للقوات العراقية من الكويت ، وقد حاول السفير الأشطل الإتصال بصنعاء للحصول على موقف رسمي يميني غير أن الرئيس كان في تلك الساعات خارج العاصمة ولم يكن هناك من يعطي تعليماته للأشطل الذي قرر أن يتغيب عن الإجتماع بدل معارضة القرار أو الإمتناع عن التصويت ، وعند الصباح وجد الرئيس صالح ونائبه البيض نفسيهما أمام أمر واقع .. غير أن دول الخليج نظرت إلى موقف الأشطل على أنه غامض وغير كاف .

وتوالت تصريحات الأشطل ومواقفه التي صارت تحظى بعدئذ برعاية الرئيس ونائبه في صنعاء ، وكانت لليمن حالات إمتناع عن التصويت أو تأييد للقرارات .. أو حيرة إزاءها ، وفي كل الأحوال كان يبدو أن هناك مستوى من الإنسجام في صنعاء في الطريقة التي تعاملت بها مع قرارات مجلس الأمن ولم يكن هناك ما يدل على وجود خلاف داخل القيادة اليمنية ، لا بل إن الخلاف الوحيد الذي ظهر في نيويورك كان بين الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية آنذاك (من الحزب الاشتراكي) والسيد عبدالله الأشطل مندوب اليمن في الأمم المتحدة ، وذلك خلال التصويت على قرار يفرض الحظر الجوي على العراق ، حيث أن الأشطل رأى في موافقة اليمن على القرار الجديد نقضاً لموقفها السابق في الإمتناع عن التصويت على القرار 661 الذي فرض جميع أشكال الحظر على العراق .

ثانياً : إجتمعت القيادة اليمنية ممثلة بالرئيس ونائبه وأعضاء مجلس الرئاسة يوم 3 آب « أغسطس » 1990 أي بعد مضي 24 ساعة لتدارس الموقف وقررت أن يقوم الرئيس ونائبه بزيارة عاجلة إلى بغداد واللقاء مع الرئيس صدام ، وبالفعل ذهب العليان إلى بغداد ليجدا الرئيس العراقي يقول لهما : - ما أجمل الطريقة التي صنعتها بها الوحدة في اليمن بدون دماء وبدون حروب .. لقد كنا نتمنى أن نندمج نحن والكويت بالطريقة التي إندمجتم أنتم فيها .

هزّ السيد علي سالم البيض رأسه وشكر الرئيس صدام على ملاحظته غير ان الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن مكترثاً بملاحظة الرئيس صدام وحاول تغيير مجرى الحديث فقال :

- إننا نخاف على العراق وعلى قيادته ونشعر بأنكم إذا لم تنسحبوا من الكويت فقد تتعرضون لضربة نووية .

فرد الرئيس العراقي : إن هذا الإحتمال وارد لدينا وقد تأتي الضربة من الولايات المتحدة أو من إسرائيل .

ثم دار نقاش مطولٍ إنحصر فيه إهتمام « العليين » بمعرفة مطالب العراق تحديداً ، وقد فهما أن بغداد تُصرّ على الإحتفاظ بجزيرتي وربة وبوبيان وتسوية موضوع الديون وأنها ترغب بالحصول على ضمانات عربية للتمتع بهذه المطالب قبل أن تنسحب من الكويت ، وقد أيد « العليان » بكلمات متشابهة طروحات الرئيس العراقي ، وبناءً على ما إستمع إليه الرئيس اليمني ونائبه في بغداد قررا التوجه إلى جدة لمقابلة الملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله حيث إنفرد الرئيس صالح بالعاهل السعودي وإنفرد نائبه بولي العهد ، وعرض كل منهما مطالب العراق كما إستمع إليها في بغداد ، ولم يكن هناك ما يدل على وجود خلاف بين « العليين » من تلك المطالب ، ثم عادا إلى صنعاء ليوجزا بقية المسؤولية اليمنيين بما إستمعوا إليه أو قالاه في بغداد وجدة .

ثالثاً: إجتمع الرئيس اليمني ونائبه بصنعاء مع وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مرتين يوم 22 / 11 / 1990 .. المرة الأولى في ضحى ذلك اليوم والثانية خلال لقائهم على العشاء ، ولم تكن هناك أية إشارة في المحضر السري الذي إطلعت عليه في صنعاء حول وجود خلاف بين الرئيس ونائبه خلال اللقاء ، كما لم تصدر أية تصريحات عن الرئيس أو نائبه لتعكس وجود خلاف بينهما خلال اللقاء مع الوزير بيكر أو بعده ، وقد قال كلاهما في اللقاء (أنهما ضد إحتلال القوات العراقية للكويت وضد شن الحرب على العراق من جانب الحلفاء في الوقت نفسه) ، وبعد أن غادر الوزير بيكر إتفق الرئيس ونائبه على إبلاغ السفير الاشطل في نيويورك بالإمتناع عن التصويت على القرار 678 الذي يفوض بإستخدام القوة العسكرية لإخراج القوات العراقية من الكويت .

رابعاً: إصطحب الرئيس صالح معه خلال حضوره مؤتمر القمة العربي في القاهرة السيد سالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الإشتراكي عضو مجلس الرئاسة إلى جانب مسؤولين يمنيين آخرين .. ووزع الأدوار على أعضاء وفده حيث إلتقى السيد محمد مع وزير خارجية دولة الإمارات السيد راشد عبدالله النعيمي وأبلغه حرص اليمن على إنهاء الإحتلال العراقي للكويت ورفضها لإستدعاء قوات أجنبية إلى المنطقة ، وعاد إلى الرئيس ليوجزه بذلك اللقاء الذي تحدث فيه المسؤول الإماراتي عن أربعة مليارات دولار قال إن العراق أعطاها لليمن مقابل التواطؤ معه في حلف ثلاثي ضد الكويت ودول الخليج ، فنفى السيد سالم صالح محمد ذلك الكلام وعده دعاية أكثر منه حقيقة . ولم يظهر أي خلاف بين الرئيس صالح والمسؤول الإشتراكي في القاهرة ثم بعد عودة الوفد إلى صنعاء .

خامساً: إجتمعت القيادة اليمنية يوم 3 / 12 / 1990 بعد إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش إستعداده للمضي ميلاً في إتجاه السلام داعياً وزير خارجية العراق للمجيء إلى واشنطن وعارضاً إيفاد وزير خارجية الولايات المتحدة إلى بغداد ، ورأى الرئيس صالح والسيد علي سالم البيض أن الفرصة صارت مواتية للقيام بتحريك سياسي يستند إلى المبادرة الأمريكية وذلك بدعوة العراق لإطلاق سراح المحتجزين الغربيين لديه وقبول العرض الأمريكي الجديد .. وتقرر أن يحمل السيد البيض هذه المبادرة إلى بغداد ، وجرى الإتفاق على أن ينقل إلى الرئيس العراقي الرسالة الآتية : (إذا كنتم في بغداد تشعرون أن بإمكانكم تحمل نتائج الحرب فإننا في اليمن ضعفاء ونشعر أننا مستهدفون إذا وقع الهجوم لذلك ندعوكم لقبول المبادرة الأمريكية بإعتبارها الفرصة الأخيرة للسلام .. وندعوكم كتعبير عن حسن النية إلى إطلاق سراح ما تبقى من محتجزين لديكم .)

وتوجه السيد البيض إلى عمان حيث إلتقى الملك حسين وتوجها سوياً إلى بغداد ليلتحق بهما بعد ذلك الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حيث إنعقدت قمة رابعة يوم 4 / 12 / 1990 تضم العراق والأردن واليمن ومنظمة التحرير . وبدا أن الإجتماع قد تكسر لوضع خطة لدعم العراق خلال الإجتماع المرتقب مع الولايات المتحدة . وبعيد إنتهاء الإجتماع عاد الملك حسين إلى الأردن وسافر الرئيس عرفات إلى تونس ، أما السيد البيض فإتصل هاتفياً مع الرئيس صالح من بغداد وقدم له عرضاً عن ما دار في الإجتماع .. وسأله صالح إن كان نقل الرسالة التي

حملها من صنعاء إلى الرئيس العراقي ، فأجابه أن عرض الرسالة أمام جميع الحاضرين لم يكن ممكناً ، فطلب إليه الرئيس اليمني عدم العودة إلى صنعاء قبل تسليم الرسالة ، وبالفعل عاد السيد البيض لملاقاة الرئيس صدام ونقل إليه مشاعر القلق التي تسود صنعاء :
- إطمئنوا .. لا داع للقلق ..

كانت تلك آخر كلمات قالها الرئيس العراقي للسيد البيض في آخر زيارة له إلى بغداد .

سادساً: قاد السيد حيدر أبو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن وفداً ضم العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء والدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية ، واجتمع الوفد مع الرئيس العراقي الذي إستمع إلى إيجاز لما دار من إتصالات سياسية كان اليمن طرفاً فيها آنذاك . ودعا السيد العطاس بقوة إلى انسحاب القوات العراقية فوراً من الكويت لمنع وقوع الحرب .. فأجابه الرئيس صدام : لماذا ينبغي أن نستسلم في آخر لحظة ..؟

فرد الارياني : إذا لم تنسحبوا فإن الأمريكان سيهاجمونكم .

ثم إتسم الحوار بين الجانبين بأنه متقطع وكئيب .. بعد أن قال السيد العطاس : أن أحداً لن يقف معكم ..

ووصف لي اليمنيون وداعهم بأنه (كان وداع من لن يلتقي بعدها مرة أخرى ..)

وطوال شهور الأزمة كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر هو السياسي الأكثر تفرداً عن الرئيس ونائبه في الموقف من أطراف الصراع على الخليج . إذ أنه مع تحفظه على مهاجمة العراق كان يهاجم بشدة إحتلال الكويت ويطالب بسحب القوات العراقية لتحاشي الكارثة التي تنتظر العراق ودول المنطقة ، وكان يستخدم أوصافاً مشددة نسبة إلى ما كان يستخدمه السيدان صالح والبيض من أوصاف مهدئة ولينة يومئذ .

وهكذا لم تكن هناك فروقات جوهرية في مواقف القوتين السياسيتين اللتين أدارتا اليمن خلال استقراء طريقتهما في التعامل مع الأزمة .. ولم يكن هناك ما يبرر التفسيرات الكثيرة التي ظهرت بعد إندلاع النزاع بين هذين الطرفين حول وجود تباين في موقفهما مما حصل ..



بدا أن الجميع يجلسون فوق البركان .. أي إحتكاك أو تراشق بالكلمات كان كافياً لحدوث عمل عنيف ، قتل ، تفجير ، نسف ، وربما حرب .. كان سياسيون وزعماء قبائل يتحاورون في صنعاء قبل بضعة أيام من إندلاع الحرب ، عندما إحتد النقاش بين الدكتور حسن مكي النائب الأول لرئيس الوزراء والشيخ عبدالعزيز شايف أحد زعماء قبيلة « بكيل » .. قال الدكتور مكي :

- لست غير ملكي قديم يا عبدالعزيز ..

فغضب الشيخ وقال :

- وأنت لست سوى ماركسي قديم ..

وأشار إلى حراسه أن يقتلوا الدكتور مكي فور خروجه من المنزل .. وحدث أن مرت سيارة رئيس الوزراء السيد حيدر أبو بكر العطاس ثم سيارة الدكتور عبدالكريم الارياني .. وحين خرجت سيارة الدكتور مكي أمطرها المسلحون من « بكيل » بزخات من الرصاص فأصابوا المسؤول الحكومي وحراسه ..

لقد كاد إعتقال الشايف أحد مشايخ « بكيل » في لحظة حرجة من التحالفات القبلية عشية الحرب أن يفجر حرباً أكبر .. فالجنوبيون كانوا يتطلعون الى إنهيار العلاقة بين الدولة وقبائل « بكيل » ، ليحدث الإنقسام الرهيب بين « حاشد » و « بكيل » بحيث يستقطب الرئيس الأولى ويستقطب السيد البيض الثانية .. غير أن تلك القسمة كانت مستحيلة بالنسبة لقبيلة بحجم « بكيل » التي لم تكن لترتضي أن تكون تابعة لإرادة

الحزب الإشتراكي الذي لم يكن يوماً حليفاً لها .. وكان إنضواء السيد البيض وبعض قيادات (الإشتراكي) تحت مظلة « بكيل » هو الخيار الأقرب الى القبول في هذه القبيلة الكبيرة ، ناهيك عن ان « بكيل » كانت تحافظ خلال أزمت اليمن وصراعاته منذ نصف قرن على إختيار الموقف الوسط وتتحاشى أن تكون طرفاً في الصدامات الواسعة ، ولذلك كان الإفتراض بأنها ستنجذب الى الصراع العسكري مبالغاً فيه .. وغير محتمل منذ البداية .

غير أن محاولة إغتيال النائب لرئيس الوزراء ، آنذاك ، كانت شاهداً على سيادة دور القبيلة على حساب دور الدولة ، حتى أن الدكتور الأرياني قال عند دعوته لحضور لقاء للتصالح بعد محاولة الإغتيال جرى فيه ذبح عدد من المواشي : أننا نشهد اليوم ذبح الدولة في منزل الدكتور حسن مكي أكثر مما نرى ذبحاً للثيران ..

كانت هذه الصورة تجسيدا للمناخ الذي ساد في الحوارات السياسية التي جرت عشية الحرب .. كلمات لا تحمل تجريحاً أو مساً بالكرامات كانت كافية لإتخاذ قرار بقتل الشخص الثاني في مجلس وزراء اليمن .. ثم ليظل القاتل طليقاً في زمن كان إعتقال القتل ممكناً وإعتقال القاتل مستحيلاً ..



يتفق اليمنيون أن آخر تمرين على الحرب قد جرى في معسكرات الجيش التي كانت القوات الشمالية والجنوبية تعمل سويةً فيها .. تمرين غامض انفجر الصدام العسكري فيه في لحظة غامضة .. وربما لسبب غامض .. كما حدث في معسكر « عمران » شمال صنعاء ..

لقد خرج الضابط الشمالي علي محمد صالح والضابط الجنوبي محمد هيثم من المذبحة التي جرت في المعسكر دون أن يتمكنوا من معرفة السبب المباشر لوقوع (حرب صغيرة) في المعسكر ..

فقد تعايش الجنود والضباط من الجيشين السابقين للشمال والجنوب على مدى أربع سنوات ، يأكلون سويةً ، ويمرحون سويةً ، ويتدربون سويةً .. وعندما تصاعدت الأزمة السياسية ، إعتادت اللجنة العسكرية التي تضم الضابطين الشمالي والجنوبي « صالح وهيثم » والملحقين العسكريين الأمريكي والفرنسي على زيارة المعسكر وتفقد العلاقة بين الوحدات الجنوبية والشمالية ..

.. وكانت تلك آخر مرة يدخل فيها أعضاء اللجنة إلى المعسكر .. لقد جلس الضابطان والدبلوماسيان يتناولون غداءهم .. كل شيء كان هادئاً حوالئهم .. حيث تتقابل دبابتان احدهما بأمره عسكري جنوبي والأخرى بأمره عسكري شمالي .. ولم يكن هناك ما يوحي بوجود أي إستفزاز عندما فتحت الدبابتان نيرانهما في إتجاه بعضهما لتبدأ معركة نظامية شرسة وضارية تحطم فيها كل شيء .. المدرعات و الأبنية .. ثم تناثرت الجثث ..

وحين خرج الضابطان والملحقان العسكريان من تحت السقيفة حيث كانوا جالسين .. لم يجدوا من الدبابتين غير بقايا حديد يحترق .. كما لم يجدوا شيئاً من حاجاتهم ومعداتهم التي تركوها في سيارتين كانتا قد جلبتهم إلى المعسكر .. فأخذوا أول سيارة قبلت بنقلهم إلى صنعاء .. مخلفين وراءهم في عمران دخان وأتربة آخر تمرين دموي وقع قبل الحرب ..



لقد إلتقى رجلان لصناعة الوحدة مع أن كل ما فيهما لم يكن متماثلاً حتى بدا أن قاعدة (إلتقاء النقيضين) هي التي تحكمت بهما فجمعتهما ليوحدا شطري اليمن اللذين يخضعان لحكمهما .. فالرئيس علي عبدالله صالح ضابط طموح يحافظ على قواعد إنتمائته الى فخذ من قبيلة « حاشد » يدعى « سنان » وكان قد بلغ رتبة عقيد عندما إختاره الرئيس السابق أحمد حسين الغشمي أمراً عسكرياً لمنطقة « تعز » دون أن يدري

أنه سيكون خليفته ولما يزل عمره 36 سنة ، لتبدأ منذ سنة 1978 ولايته رئيساً للجمهورية العربية اليمنية ، وسيكون من غير العدل تجاهل دور عوامل إقليمية في سطوع نجمه في المراحل الأولى من توليه الرئاسة قبل أن ينقلب هو ، أو تنقلب عليه تلك العوامل الإقليمية .. ويجمع صالح في تكوينه بين قيم القبيلة وقيم العسكرية ويستمد منهما قوته أيضاً حتى أنه تمكن من النجاة من مائة محاولة أو خطة للإغتيال ليصبح ذلك حتى إندلاع الحرب إستثناءً في تاريخ بلادِ إعتادت ذبح حكامها أو إلقاءهم في بؤر النسيان والعزلة .

أما السيد علي سالم البيض فقد بدأ حياته مقاتلاً في الجبهة القومية ضد الإستعمار البريطاني قبل أن يعتنق الماركسية ويصبح عضواً عنيداً في الحزب الإشتراكي ، وهو متحدر من عائلة صغيرة في مدينة « المكلا » بحضرموت ، ولم يكن يخطر ببال أحد أن عضو الحزب الذي فُصل بسبب زواجه للمرة الثانية مخالفاً تعليمات حزبه سيصبح الرجل الأول فيه بعد أن تدرج في مناصب إدارية ووزارية عديدة ، غير أن النهاية الدامية للقادة التاريخيين للحزب الإشتراكي ، بين سياسي يعمل خارج البلاد مثل الرئيس علي ناصر محمد ، ومقتول لم يعثر له أحد على جثة مثل السيد عبدالفتاح إسماعيل ، كانت هي الفرصة النادرة التي جعلته منذ سنة 1986 الرجل الأول في الجنوب .. لتبدأ منذ ذلك التاريخ تحولاته الفكرية الجديدة ، من ماركسي لينيني إلى داعية للإنتفاضة ثم إلى منظرٍ للعلاقة مع الغرب والإندماج في نظام إقليمي كان يقاوم الإتصال به من قبل ..

ما دام الرجلان نقيضين لبعضهما .. فلماذا إجتمعا إذن ؟

إن شعوراً بالخوف من المستقبل ورغبةً جامحةً لصناعة الحلم اليمني الموعود منذ أربعة قرون قد تداخلت في شخصيتين نقيضتين لتجعلهما طرفين في زيجة لم يكتب لها عمرٌ طويل .. كان أكثر من وصف إتهارها بمرارة هو الشيخ عبدالله الأحمر عندما قال « كيف يريدون منا أن نعود إلى الوراء لنخطب امرأة كنا تزوجناها وأنجبت لنا .. ؟ .. »

لعل التبسيط إلى هذا الحد هو وحده الذي يُلخّص كيف أن عقد الزواج كان قد وقّع أصلاً على وثيقة طلاق ..

كانت ثمة مشاهد لا تنسى ، تدل في الظاهر على الإنسجام لكنها تنطوي على مكامن الإفتراق ..

فقد جاء الرئيس صالح والسيد البيض الى مؤتمر القمة العربي الطارئ في بغداد (مايو 1990) بعد إسبوع واحد من إعلان الوحدة ، وعملاً من المؤتمرين وكأنهما في زفاف ، وكان هناك كرسيان يحتلان موقع (رئيس وفد اليمن) ، فبات المقعد الوحيد في القمة الذي يشغله رجلان ، ويشغله كرسيان . وحين عقدا مؤتمراً صحفياً تصرفا على أساس أن يحظى كل منهما بوقت متساوٍ في الكلام ..

ويوم أُعد للإنتخابات العامة في اليمن ، عقدا مؤتمراً صحفياً قبل أربع وعشرين ساعة من بدء الإنتخابات في مقر القصر الجمهوري بصنعاء .. وكان من الصعب بعد ثلاث سنوات من التجربة أن يتكرر المشهد الذي أدياه في قمة بغداد ، فكان هناك رئيس واحد يجلس الى جواره نائب كانت حصته في الكلام هي أن يُثني على كلام (الأخ الرئيس) ويتحدث في موضوعات أقل أهمية من الموضوعات التي تحدث فيها الرئيس وهو يجيب عن أسئلة الصحفيين الموجهة إليه .. وحسب .

وبعد إنتهاء ذلك المؤتمر الصحفي كان الصحفيون وكبار الشخصيات يتناوبون على الحديث مع الرئيس في حجرة ملحقة بقاعة القصر ، في حين خرج السيد البيض يبحث عن الصحفيين في باحة القصر ليهمس في آذانهم بالكلام الذي لم يقله في المؤتمر الصحفي ، ويبدو أن الرئيس إنتبه الى ذلك ، فخرج يسأل (أين الأخ البيض) ثم سحبه من يده للإيحاء بوجود إنسجام رجلين يسيران وهما يمسكان بأيدي بعضهما البعض ، ثم أخذه في موكب الرئاسة الذي غادر من أحد أبواب القصر الخارجية في حين خرج موكبٌ وهمي آخر من باب أخرى .. وغاب الجميع في أعماق صنعاء القديمة .. حينها بدأتُ أعدُّ على أصابع يدي ما تبقى من سنوات الوحدة وأنا أراقب ذلك المشهد ..



كان بالإمكان أن تشم رائحة نبات « القات » كلما إنتفتح باب إحدى غرف فندق الأردن الكبير بعمّان ، فقد جلب معظم السياسيين والصحفيين

ورجال القبائل اليمنيين النبات طازجاً على الطائرة التي نقلتهم من صنعاء الى عمان لحضور التوقيع على صيغة توفيقية بين الأطراف السياسية والإجتماعية عُرفت بـ (وثيقة العهد والإتفاق) بعد أن بذل الملك حسين عاهل الأردن جهداً طويلاً ومعقداً لإقناع جميع المتنافسين على الساحة اليمنية بالجلوس سوية والبحث عن مخرج سياسي لأزمة كانت تهدد بالإنفجار في أية لحظة .

إن مضع القات ، أو بالتعبير اليمني (تخزينه) بضع ساعات سيمتح (المخزن) شعوراً بالإنتنشاء وقدرة على التحليق في عالم منفصل عن الواقع بسبب تأثير نبات (القات) في تنبيه الأعصاب ، وهو أمر يعطي إحساساً بالتفوق ويؤدي إلى غياب الخوف والإستسلام لأحلام اليقظة .. غير أن مفعوله حين يزول يؤدي بصاحبه الى القنوط والكآبة والخمول .. وكانت أحلام اليمنيين تنتعش وتخبو ، بالإيقاع نفسه .. أملٌ بالحل السلمي .. يعقبه شعورٌ باليأس والإستسلام في إنتظار الآتي المجهول ..

لقد حضر الى العاصمة الأردنية رجال من كل قبيلة ، ورجال من كل مدينة ، ورجال من كل حزب ، ومندوبون عن كل صحيفة ، كما حضر من بقي حياً من رؤساء اليمن السابقين ، وكانت مناسبة نادرة ان تلتقي النقائض اليمنية على أرض أخرى ، .. وبدأت وساطة الأردن بناءً على رغبة السيد علي سالم البيض الذي ألح على إظهارها أمام الملك حسين الذي شمله برعاية خاصة عندما أصدر تعليماته الى سفير الأردن في واشنطن لمساعدته في الحصول على علاج في مستشفى « ماي كلينيك » حيث كان عاهل الأردن قد تلقى علاجه منذ سنة 1992 . لكن أحداً لم يتوقع ان تكون سفرة العلاج تلك في حزيران « يونيه » 1993 المناسبة التي سيتخذ منها السيد البيض قراره بالعودة النهائية الى عدن ، وإعلان خلافه مع الرئيس صالح في صنعاء ، الذي سيمهد بعد أقل من سنة لوقوع (حرب الأخوة) في اليمن . لم يكن هناك متفائلون كثيرون في عمان ، لكن أحداً لم يكن قد عثر على حل أفضل من صيغة الإتفاق الذي أُعد للتوقيع عليه من قبل الرئيس ونائبه ورئيس البرلمان ورؤساء جميع الأحزاب .. مع أن كل شيء كان يوحي بغياب الثقة .. حتى أن طريقة وصول بعض السياسيين اليمنيين أوحى أن بعض القادمين الى عمان كانوا يسرون خطوة إلى أمام وأخرى الى الخلف . وكان على الأردنيين أن ينتظروا حتى الساعة الأخيرة قدوم البيض عبر الطريق البري من الأراضي السورية . وحين جمع الملك حسين الخصمين على طاولة التوقيع إضطر ليسحب كلاً منهما الى الآخر ليتصافحا ثم يتعانقا ، وحملت الكلمات الثلاث التي ألقاها الرئيس صالح والسيد البيض والشيخ عبدالله الأحمر إشارات تحذير بأن التوقيع على الوثيقة سيفرض على الجميع الخضوع لإختبار النيات .. وأن الخطوة التالية ستكون قياساً للكيفية التي ستسير عليها شؤون اليمن ..

.. ولم تكن ساعتان قد مرتا على توقيع الإتفاق الذي بشر بتحديث اليمن وتجميد الخلافات حتى إندلع قتال بين وحدات شمالية وأخرى جنوبية في محافظة « أبين » ، وكان السياسيون يتصافحون في عمان ، في حين كان أنصارهم يسقطون صرعى برصاص الخصوم في اليمن .



إستلب الشك جميع المتنازعين حتى أن أقرب الحلفاء كانوا موضع شك ولوم من داخل البنية السياسية والقبلية التي جاءوا منها ، وفي آخر مرة عاد فيها السيد العطاس الى صنعاء ليمارس دوره كرئيس للوزراء (كانون أول « ديسمبر » 1993) وجد أن أداء دور (الطرف المعتدل) يكاد يكون مستحيلًا حتى إضطر للإعتزال في منزله بصنعاء بعد أن تلقى في يوم واحد مكالمتين هاتفيتين صاعقتين ، كانت الأولى من الأمين العام للحزب الإشتراكي علي سالم البيض قال له فيها :

– إن موقفك غير واضح .. وقد أصبحت ممسحة بيد الرئيس الذي يستغل ترددك وانت تحاول إظهار نفسك بأنك شخص معتدل .

أما المكالمة الثانية فكانت من الرئيس صالح الذي خاطب العطاس عبر الهاتف :

– إنك تلعب على الحبلين .. وأنت شخص لا موقف لك ..

في حين كان السيد العطاس ينظر الى الموقف بطريقة مغايرة لرؤية الرئيس ونائبة .. فحين استوقفت موكبه القادم من عدن مفرزة عسكرية

على مشارف صنعاء وكاد الإحتكاك بينها وبين قوة الحماية المرافقة له أن تفجر صداماً عسكرياً اتخذ قراره الجريء بالمضي في مسيره الى صنعاء عندما استنتج أن أي احتكاك عسكري ربما يؤدي الى إنفجار كبير ، وأن عودته الى عدن ستؤدي الى تعقيد الأزمة السياسية .. فمضى الى الأمام وتحمل ما ترتب من نتائج على وجوده في صنعاء في لحظة استعداد صعبة لقبول المخاطر ..

كانت التفاعلات النفسية للصراع السياسي تجذب نحو التمحوّر والإستقطاب .. إما أن تكون معي .. أو أنك ضدي ، لكن ذلك لم يمنع شخصيات كبيرة من الحفاظ على موقع الطرف الثالث مثل الشيخ سنان أبو اللحوم شيخ مشايخ قبيلة « بكيل » والعميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء آنذاك وثاني أكبر شخصية في قبيلة « حاشد » اللذين إنسحبا من الوساطات بطريقة مثيرة وهما ينبهان الى (قتال أتٍ ومحتم) .. وكانت مصداقية أبو شوارب وأبو اللحوم سبباً في حرص الملك حسين على إستطلاع آرائهما في جهوده للتوفيق بين المتنازعين ، وبعث في نهاية شهر كانون أول « ديسمبر » 1993 الى أبو شوارب عن طريق السفير الأردني في صنعاء د . فائز ربيع يطلب رأيه بجدوى الإستمرار في جهود الوساطة ، فقرر السياسي اليمني أن يذهب أولاً لملاقاة جميع الأطراف في صنعاء و عدن قبل أن يطير بنفسه الى عمان ليضع الملك في خلاصة ما توصل إليه من إستنتاجات : نعم هناك أمل في النجاح .. لأن عدم النجاح يعني الحرب .



لقد خيلَ إليّ من كثرة ما تحدث الرئيس علي عبدالله صالح عن سيئات الإفتتال بين الأخوة ، وقوة القيم السائدة في مواجهة قوة السلاح ، بأن اليمن لن تشهد حرباً ثنائية أو ثلاثية يكون أبنائها من الشمال أو الجنوب أو الشرق ضحايا في طاحونة الموت التي كان من اليسير تشغيلها لتبدأ ثم ليصبح من العسير إيقاف دولابها عن الدوران .. هكذا هي الحرب يمكن أن تبدأ في أية لحظة وكيفما يكون لكن لا يستطيع صنّاعها أو ضحاياها أن يتنبأوا كيف ستكون النهاية فيها ، وفي وضع اليمن كان أي حل غير الحرب أقل إيذاءً من الحرب التي تفسح الطريق أمام التدخلات الخارجية وتجعل شرائح واسعة من المجتمع تنطوي على ذواتها وتنقطع عن سواها وتصبح مأسورة لمشاعر الكراهية والإنتقام ، وقد تبحث عن أغطية إضافية غير ما تملك من فروقات سياسية وفكرية وقبلية فتضيف إليها العامل الطائفي والمذهبي وهو أمر لم تكن اليمن ساحة له في تاريخها السياسي المعاصر .. إن كل طرف سينقب في الحاضر والماضي ل يبحث عن حجة يرد فيها على الطرف الآخر أو علة يكتشفها عن خصمه حتى لو تحول هذا الإكتشاف إلى تجريح جمعي بخصائص الشعب أو جزء منه ، وفي اليمن يمكن بسهولة تمييز الناس في مثل هذه الحالة على قاعدة : أيهم أقرب إلى النقاء في سلالته العربية .. وأيهم أكثر تدجناً بالأصول غير العربية .

إنّ إتهام طرف لآخر بالتخلف هو مفارقة بحد ذاته ، فالتخلف في مظاهر الحياة المادية موزع في أنحاء اليمن حيث لم تتمكن برامج التنمية البطيئة في الشمال أو تلك التي نُفدت في ظل الحكم الشمولي في الجنوب أن تسد الفجوة التي ورثها اليمن من سنوات العزلة التي عاشها تحت حكم الأئمة ، أو تلك التي خلفها المستعمر البريطاني وبقايا دول الطوائف في الجنوب وحضرموت .

أما التخلف بمعناه الحضاري فهو أيضاً معمم في ما ورثته دولة الوحدة من أنظمة الحكم في الشمال والجنوب ، فإذا كان نظام الحكم الشمولي في الشطر الجنوبي قد فرض إنضباطاً قسرياً على مؤسسات الدولة فلا شك أن مثل ذلك الإنضباط كان مؤقتاً وأتاح للبيروقراطية أن تجد فيه مرتعاً خصباً في وقت تدنى فيه مستوى الخدمات التي يحصل عليها المواطن من مؤسسات القطاع العام ، يقابل ذلك في الشمال غيابٌ للإنضباط وشيوعٌ للتسيب في مؤسسات القطاع العام وسيادة فائض القبيلة على حساب دور الدولة .. أما المقارنة بين أسلوبَي تسيير الشؤون العامة فتقدم نموذجين ليسا مثاليين ، بمعنى أنه كان من الصعب تبني أحدهما لكي يعمم في أنحاء البلاد ومؤسساتها .

إنّ أياً من النظامين السابقين للوحدة لم يكن قد بنى مجتمعاً سياسياً مندياً كان سيصلح بعدئذٍ حاضنةً لدولة جديدة ، لذلك تصادم نموذجان غير مرشحين ليؤديا دور الحاضنة ، وعندما إنفجر الصراع العسكري لم يكن التنافس على المنفعة ليكفي وحده في تأجيج نيران الحرب ، فقد إستنبط كل جانب خطاباً فكرياً مناقضاً للآخر ، سواء بالعودة إلى الماضي أو في التحسب لمواجهة نقب فكري وسياسي محتمل ، فالحزب

الإشترافي صار يتحدث عن معركة من أجل التحديث ومقاومة تسلط (مجموعة عسكرية قبلية دموية مغامرة متخلفة في الشمال) .. في حين حمل خطاب الحكومة المركزية في صنعاء دعوات محددة للحفاظ على الوحدة (وإسترخاض الموت في سبيلها ومنع سيادة حزب يستحلي إستخدام الأجنبي ويبحث عن تغطية خارجية على حساب المصالح العليا ويحاول فرض نظام شمولي قمعي على عموم اليمن .) عدا ما رافق الخطابين المتأزمين من وصف للشمال بالتخلف ووصف لسياسي الجنوب بالكفر ، وتذكير كل منهما للآخر بماضيه السياسي وأخطاء تجاربه السابقة في الحكم .



حين تكون في اليمن ستستمع الى الكثير من الآراء والمعلومات ، ويُخيل إليك أنّ ما تستمع إليه هو نهاية المطاف في قناعات محدثيك .. غير أنك بعد بعض الوقت ستنصح نفسك بالترثيث في تبني كل ما تستمع إليه من المتنافسين .. كل إستنتاج يبلغه الآخرون اليوم عن المسألة اليمنية وتشعباتها وتداخلاتها سيفضي إلى نقيضه غداً .. ومن سار من غير أهل هذه البلاد على أرضها إستدرجته إلى رمال متحركة . فلا شيء ثابت هنا عدا إسترخاض الحياة من أجل شيء ما ..



لم يكتفِ الطرفان بالنتقيب عن جذور خلافاتهما السياسية وتناقض نموذجيهما في الحكم بل ذهب بعض دعاة الحزب الإشترافي للحديث أول مرة في تاريخ اليمن عن الإختلافات المذهبية بين الشمال والجنوب متهمين القيادة اليمنية في الشمال بمحاولة فرض سيطرة المذهب الزيدي على أتباع المذهب الشافعي الذي يعتنقه الجنوبيون ، وهم يقصدون بذلك وجود غالبية في الشمال تتبع الإمام (زيد) أحد أولاد الإمام (زين العابدين) الذي ثار على الخلافة الأموية ، وهو المذهب الذي يُجيز إمامة (المفضل) في حالة عدم وجود (الأفضل) ، في حين يلتزم الشيعة الآخرون من أتباع الإثني عشرية بالإمامة للأفضل فقط ، أما أتباع الشافعية فيدينون بمذهبهم للإمام الرابع من فقهاء السنة (المالكي ، الحنفي ، الحنبلي ، الشافعي) .

ولا شك أن إستنهاض الدافعية المذهبية في الصراع على اليمن كان واحداً من أسوأ تفاعلات الأزمة السياسية والحرب على الرغم من أن التآخي بين الزيدية والشافعية إستمر بإرادة التعايش وروح التسامح زمناً طويلاً ، وكان أهل اليمن مضرباً للمثل في تسامح مذاهبهم لا بل وإندماجهم ببعضهم أيضاً .. ولم يُسجل التاريخ أي مظهر في التطرف على حساب الإعتدال في أشد مراحل الصراع والإحتراب السابقة والكثيرة التي مرت على البلاد ، وأذكر أن السيد حيدر أبو بكر العطاس وهو يتحدث عن الصلة بين (المذهبية والتجارة) قال لي أن العامل المذهبي (أثير بعد اختلاط الناس بعضهم ببعض الآخر واحتكاك مواطني الشمال بمواطني الجنوب ، ونشوء حساسيات حتى في التجارة عندما أتهم تجار تعز الزيديون بإحتكار تجارة الحبوب فانسحب التجار الشافعيون مثل هايل سعيد من هذه التجارة) ... وقد روى العميد مجاهد أبو شوارب نائب رئيس الوزراء أنه حضر (عشية بدء الأزمة السياسية 1993) الى جانب السيد علي سالم البيض لقاءً إستدعى فيه الرئيس علي عبدالله صالح رئيس تحرير صحيفة « صوت العمال » التي كانت تصدر في عدن وعاتبه لإثارة موضوع الخلافات المذهبية على صفحات جريدته متمنياً عليه أن يجعل الوحدة هدفاً يسمو على أي مستوى للخلاف أو التناقض .

فرد الصحفي : لا يوجد أحد في أي مكان يستطيع أن يحرمني من حرية الكتابة والنشر كما أشاء ولن أقبل بهذه الملاحظة . عندئذٍ ثار غضب الرئيس وقال له .. أما أنا فلن أسمح لأحد بأن يستغل الحرية لتدمير الوحدة وتمزيق الشعب الواحد عن طريق إثارة النعرات المذهبية ..

كان ذلك خطأً أحمر حيز كل السياسيين أنفسهم دونه .. غير أن الحرب حين وقعت تركت الأبواب مفتوحة لكل مظاهر التشرذم وإحياء العصبية والمذهبية .. في مجتمع لم يكن يعرفها من قبل .
وفي النهاية تدنى الخطاب من التمسك بالضرورات الكبرى إلى التشبث بالقبيلة والمذهب وأثام الماضي وترسباته .. لأن الأطراف كلها لم تكن لتستطيع بدون ذلك تبرير التراجع المعنوي والأخلاقي الذي يبيح تقتيل أفراد من عرق واحد ودين واحد وتاريخ واحد .. كانوا إلى آخر لحظة قبل الحرب أخوة يبحثون عن مستقبل مشترك .. وحين توقفت الحرب عادوا يتشبثون بالأخوة الجريحة عندما لم يجدوا بديلاً عنها ..
إن التراجع حين يحصل يأتي دفعة واحدة .. تنازل عن المثل العليا إلى الأدنى منها في سلم الأولويات .. وتمحور حول العرق والمذهبية والنقاء القبلي ليتأخر طويلاً نشوء المجتمع المدني الذي كان مطمحاً لشعب واحد في دولتين فإذا به يصبح إقتتالاً بين أكثر من (شعب) في دولة واحدة ..



كان فيكتور هيجو يقول في أحد نوتردام : (إن للأحداث الكبرى ذيولاً لا ترى) ويبدو هذا القول صالحاً في الإستخدام لوصف حالة اليمن ، فقد وقعت فيها وحواليها أحداثٌ كبرى وصار على اليمنيين ان يتقبلوا ظهور ذيوّل لهذه الأحداث ، إذ قامت وحدة بين شطري البلاد ، ووقعت حربٌ كبرى في الخليج كان اليمن قريب الصلة شديد التأثير بأسبابها ونتائجها ، وأنهار الصومال كدولة ذات سيادة على بعد مرمى حجر من حافة اليمن وتبدلت أوضاع أثيوبيا وولدت دولة أرتيريا .. أو ليست هذه أحداث كبرى كان لا بد لذيوّلها ان تظهر ؟

أما الوحدة فقد جاءت قبل غيرها من الأحداث الكبرى وبدأت مقبولة إقليمياً ودولياً في سنة ولادتها بعد ان إنتفى الصراع الأمريكي – السوفيتي على اليمن وحن الوقت لحسم قضايا الحدود كضرورة اقليمية تهم الجميع وهي مسألة لم تكن لتتحقق بوجود يمنين ، وتجلي أثر الوحدة في سرعة انجاز الإتفاق مع سلطنة عمان على حل مشاكل الحدود ، ولم يحدث أن اجتمعت العوامل المحلية اليمنية مع العوامل الإقليمية والدولية على الرضا بقبول وجود دولة واحدة باليمن كما حصل في سنة 1990 فقد صادف من قبل أن نشأت عوامل يمنية ذاتية تدفع باتجاه التوحيد لكن تلك العوامل لم تجد امتدادها إقليمياً ودولياً ، وأقرب تلك الحالات الإتفاق بين المقدم إبراهيم الحمدي في الشمال والرئيس سالم ربيع علي في الجنوب على الإتجاه الى الوحدة في الثلث الأخير من السبعينات إلا إنها اصطدما بظروف لم تكن مهيةة لإستيعاب الوحدة سواء في المناخ الذاتي داخل الحزب الإشتراكي في الجنوب أو في مناخ الصراع على اليمن الشمالي .. وكأنهما إلتقيا على الوحدة في غير موعدها فدُبح الإثنان في موعدين متقاربين جراء مؤامرة اغتيال مدبرة ضد « الحمدي » في الشمال وعملية تصفية عديمة الرحمة ضد « سالمين » في الجنوب .

إن معاينة ما جرى في الأزمة السياسية التي مرت على اليمن بعد ثلاث سنوات من إعلان الوحدة تُظهر ان هناك طرفاً رئيساً وأطرافاً ثانوية أجرت تمريناً عملياً على الإنفصال والعودة باليمن الى ما هو أقل مما كانت عليه قبل الثاني والعشرين من مايو « أيار » 1990 .
غير أن العوامل الإقليمية والدولية لم تكن ملتقية في البداية على تفجير الوضع في اليمن في الوقت الذي جرى فيه ذلك التمرين على الإنفصال ، إذ أن إرادة بعض صناع السياسة اليمنيين عبرت مبكراً عن نزعة في التشرذم في توقيت لم يكن فيه كل المعنيين بأوضاع اليمن مستعدين للتعامل مع نشوء كيانات سياسية أو أكثر في اليمن ، فالولايات المتحدة كانت مقيدة ، آنذاك ، بإحدى قدميها في الصومال ، في حين كان الوضع في منطقة البلقان يشد قدمها الأخرى ، كما كان على واشنطن أن تعالج الآثار المترتبة على زوال الإتحاد السوفيتي وأن تحدد

أسلوب التعامل بعيد المدى مع روسيا من جهة والدول الأخرى التي خلّفتها الإتحاد السوفيتي السابق من جهة أخرى ، ولم تكن اليمن لتبدو في خارطة الأولويات التي تشغل إدارة الرئيس « بيل كلينتون » .. فهي جزءٌ من كُلِّ إقليمي يجري التعامل معه في ضوء نتائج حرب الخليج وتفاعلات عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، حتى أن الحرب لم تنفجر إلا بعد توقيع إتفاق القاهرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير والمباشرة بتسلم الفلسطينيين لغزة وأريحا ، وقد بدت أوضاع اليمن في البداية ذات وضع مؤجل ، فالنفط الموجود فيها تحت السيطرة الأمريكية ، وتوازن حجوم القوى الاجتماعية والقبلية والسياسية في اليمن يمنع بروز قوة واحدة يمكن أن تهدد المصالح الأمريكية وتستفرد بأوضاع هذا البلد ولذلك كان مفهوماً لماذا أدار السفير الأمريكي في اليمن « آرثر هيويز » دبلوماسية مكوكية بين صنعاء وعدن طوال أشهر الأزمة ، الى حد وجدت فيه الرئيس علي عبدالله صالح خلال لقاء معه في الشهر الرابع للأزمة حريصاً على الإشادة بهذا الدور الذي أبلغت فيه واشنطن الرئيس ونائبه بصورة منفردة أنها مع وحدة البلاد ، على الأقل في تلك اللحظة من تاريخ اليمن السياسي ، وكان الأمريكان بالدرجة الأولى وشركاؤهم الغربيون الآخرون بدرجة ثانية معنيين بمنع وقوع انفجار عسكري يقود البلاد الى حالة من الضياع وإنفلات الأمن ويفرض على الولايات المتحدة دوراً ليست مستعدة له للتدخل أو حتى لتقديم الإغاثة الإنسانية عندما تكون هناك حاجة إليها ، ناهيك عن أن اليمن ذات أوضاع معقدة يمكن أن تسحب أي تورط عسكري دولي الى المجهول ، ولذلك لم يكن متوقعاً أن يجري اللاعبون الدوليون طبقاً لأهواء بعض اللاعبين المحليين .

أما العوامل الذاتية للأزمة فهي ليست وليدة متغيرات ظرفية وحسب بل إن جذورها مترسخة في النموذج الاجتماعي اليمني المتفرد ، وكان بإمكان اليمنيين أن يتعايشوا مع تناقضاتهم الاجتماعية والسياسية وحتى المذهبية في إطار كيان واحد زمنياً طويلاً آخر ، وكان بالإمكان أيضاً تسكين الأزمة كما حصل في مرات كثيرة من قبل ، وقد بدت إتفاقية العهد التي وقعت في عمان برعاية خاصة من الملك حسين ، السبيل الوحيد لكي يلتمس اللاعبون المحليون ملفاتهم ويوقفوا التمرين الإختياري للإنفصال الذي أجروه على أنفسهم وعلى الآخرين .. ليدخلوا جميعاً بعد الإتفاقية في مرحلة سباتٍ أخرى قد تطول وقد تقصر ولكنها ستفرض معاودة العمل لبناء هياكل الدولة ومعالجة الإختناقات الأمنية والإقتصادية التي أنهكت الشعب بعد تسعة أشهر أدارت مؤسسات الجنوب خلالها شؤون النفط والمال والأمن والدبلوماسية بطريقة منفصلة كلياً عن الحكومة المركزية في صنعاء ، وتولت جمع إيرادات النفط والضرائب بنفسها ولنفسها مما أدى الى تعقيد الأزمة الإقتصادية عدا عن آثاره المدمرة على الشعور الجمعي للشعب بوحدة البلاد .

إنّ أقرب وصف لما أصطلح عليه بالأزمة السياسية التي سبقت الحرب في اليمن هو أنها كانت تمريناً للعودة بالبلاد الى كيانين سياسيين على الأقل وإنهاء دور الدولة المركزية ، وأظهرت الجهود العربية والدولية التي بُذلت لمنع اتساع نطاق الأزمة أن جميع الأطراف أدركت بأن اليمن كانت على وشك أن تستدير بظهرها للوحدة وأن المهمة التي صارت تشغل الجميع هي منع وقوع الإنفصال عبر صدام عسكري والبحث عن صيغ سلمية لتفكيك دولة الوحدة ينفذها صناع الوحدة أنفسهم تحت مسميات جديدة مثل الفدرالية واللامركزية ، أو في أحسن الأحوال إعادة التعاقد على الوحدة بإشتراطات جديدة ، بمعنى أن (عقد الوحدة) قد وُضع في بيئة محلية وإقليمية ودولية مختلفة عن البيئة التي وجد المتعاقدون أنفسهم فيها بعد ثلاث سنوات من التجربة .. كان المهم هو ترك المتنازعين يحاولون قدرَ الإمكان أن يُعيدوا ترتيب مواقعهم بطريقة سلمية لإعتبارات وتفاعلات محلية ودولية عدة أهمها :

أولاً : إنّ الأطراف الدولية المعنية باليمن وعلى رأسها الولايات المتحدة لم تكن مستعدة للتورط كطرف في نزاع عسكري داخلي يمكن ان يعصف باليمن ويجعل منه حالة أكثر تعقيداً ودموية مما شهدته الصومال ويوغسلافيا السابقة ، ولذلك فإن مصلحة واشنطن التي تتحكم بثلاثة أرباع استثمارات نفط اليمن ومعها فرنسا وبدرجة أقل دول غربية أخرى مثل بريطانيا وكندا وألمانيا هي في منع وقوع انفجار عسكري يعرض مصالح الشركات للخطر ويؤدي إلى إستدراج التدخل العسكري الخارجي الذي لم يعد خياراً مثالياً بعد تجربتي الصومال ويوغسلافيا .

ثانياً: إن الأطراف العربية المعنية بأوضاع اليمن على الرغم من التناقضات بينها وتناقض رؤاها لمستقبل اليمن قد التقت دون اتفاق على هدف منع الانفجار العسكري في اليمن خشية إتساع نطاق هذا الانفجار وتأثيره سلباً على عناصر الأمن المشترك للعرب المعنيين بهذه المنطقة الذين لم تكن لديهم ، كلٌ من موقعه ، الإرادة أو القدرة على منع تفكك الوحدة اليمنية ، ولذلك تحولوا من الأصطدام بوضع اليمن الى محاولة ترتيب اسلوب جديد للتعامل مع نموذج سياسي جديد يختلف عن صيغة دولة الوحدة ، كما يختلف عن صيغة دولتي الشطرين التي كانت موجودة قبل الوحدة ، على أن أكثر الأطراف المعنية بالوضع اليمني من مواقع اتصالٍ مختلفة هي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان ومصر والأردن والعراق وسوريا والكويت .

ثالثاً: إن صوت التفرد بحساب المنفعة الذاتية كان قد ارتفع على أصوات أخرى في اليمن بعد أن ترسخت القناعة في الشمال أن بعض سياسيي جنوب البلاد وشرقها قد تلمسوا بين أيديهم ثروة تدرها مكامن النفط وحركة الموانئ يمكن أن توفر بالحسابات الرقمية المجردة رفاهية لمليونين ونصف من السكان دون المساهمة بتحمل أعباء التنمية في بقية الوطن اليمني الواحد حيث يعيش إثنا عشر مليوناً في الشمال .

رابعاً: إن هناك قوى سياسية ، أبرزها الحزب الإشتراكي عملت على مقاومة قيم النظام القبلي ومحاولة تدميرها ، وهي قيم كانت الماسك لنظام اجتماعي يحافظ على التراضي والأمن ، لكن الحزب الإشتراكي لم يستطع أن يحل بديلاً للنظام القبلي على مستوى القيم الإجتماعية السائدة ، أي أنه دعا إلى تدمير نظام قائم ولم يكن في مقدوره إحلال بديل قيّمٍ يحظى بالرضى والقبول . وقد فسر السيد العطاس في تقييمه لما حدث في اليمن بعد تسعة أشهر من الحرب تلك الحالة بقوله : (أن المؤسسة القبلية كانت تتقاطع مع مؤسسة الدولة ، ولذلك كنا نقاوم تلك الحالة وندعو الى بناء دولة حديثة تستفيد من قوة القبيلة ودورها بإدخالها الى آلية الدولة بحيث لا تكون القبيلة بديلاً للدولة في كل الأحوال ، وبادرنا في الحكومة التي كنت أراسها الى وضع (برنامج بناء وطني) يقوم على نقد الوضعين اللذين كانا قائمين قبل الوحدة في الشمال والجنوب على حدٍ سواء ، وبعد سنة من المناقشات أقر البرنامج ، غير أن بدء تنفيذه كانت بداية الإصطدام .. إذ لم يكن ممكناً أن تعيش الدولة بعقليتين مختلفتين)

خامساً: إن الحزب الإشتراكي شن حملة منظمة حملها خطابٌ كان يبدو عقلانياً ضد النظام القبلي .. ووجد خارج اليمن ، وخاصةً في المشرق العربي ، الكثير من التفهم والمساندة من لدن قوى سياسية كانت قد إنبتقت من المعين السياسي نفسه الذي إنبتقت منه الحزب الإشتراكي وخاصةً لدى القوميين العرب وأنصار الجبهة الشعبية وبقايا الأحزاب الشيوعية ، ولذلك كان هناك مساندون عرب مستعدون لحمل خطاب رفاق الأمس ، في حين أن القبائل الكبرى في اليمن مثل « حاشد » و « بكيل » لم يكن لها خارج البلاد إلا صوتها هي ، ولم يكن لديها خطاب متبلور للترويج الخارجي لأنها لم تكن أصلاً جزءاً من منظومة سياسية دولية .



حنين إلى عدن

عشية الحرب في اليمن كان ثمة همسٌ يدور في صنعاء عن حنين بريطاني للعودة إلى عدن ...

إن الحواس تختلط أحياناً فيتشكل مناخ شعري شبيهه بذلك الذي كان « بودلير » الشاعر الفرنسي يتحدث عنه في النصف الأول من هذا القرن .. فأنت ترى الصوت .. وتشم الحنين .. كان ذلك هو الإحساس الذي شدني في صنعاء ، فمن كثرة ما أستمعتُ من أحاديث عن دور بريطاني سري وغامض في الأزمة اليمنية أدركتُ أن عليَّ أن أشم حنيناً بريطانياً نحو عدن ..

ليست ثمة جنة في عدن ، بل لعل أحداً لا يستطيع أن يقرن اسم عدن – المستقلية عند خليج يحمل اسمها جنوب البحر الأحمر – بالجنة ، وإذا كانت هناك « جنة عدن » كما في الأسطورة المتوارثة فإنها تقع عند شجرة آدم حيث ملتقى نهري دجلة والفرات جنوب العراق وليس في أي مكان آخر ..

أما عدن في جنوب اليمن فهي مدينةٌ مهملةٌ وميناءٌ خربٌ لا تتمتع بخدمات مريحة ، لا بل أن عدن هذه كادت تصبح جهنم لأهلها عندما انفجر الصراع بين جناحين في الحزب الحاكم في يناير 1986 ، ويتردد أن عدد الذين قتلوا فيها وعند أطرافها كانوا خمسة آلاف إنسان ، وبعد أن قامت الوحدة إجتهد المخططون الإقتصاديون لإحياء ميناء عدن وبناء منطقة حرة فيه ، وتولى المهمة سياسيٌ جنوبي كان من كواد الحزب الإشتراكي لكنه ألقى في السجن بعد مذابح 1986 بتهمة تأييده للرئيس السابق علي ناصر محمد فأحتضنته دولة الوحدة وأوكلت إليه مهمة صناعة الجنة في عدن ، وبالفعل بذل عبدالقادر باجمال بصفته رئيساً لهيئة المناطق الحرة جهوداً كبيرة ليزرع أزهاراً وسط الخراب ، وأمضى ثلاث سنوات يرسم الخرائط ويتصل بالشركات ويقترح القوانين التي تمكنه من بناء (سنغافورة صغيرة وجديدة) في ميناء عدن ، وقد لا تكون مصادفة أن أكثر الشركات الغربية التي إندفعت لتقدم عروضها لإعادة بناء الميناء وتشبيد منطقة حرة فيه كانت هي الشركات البريطانية ، حيث يستوعب مخطط إحياء الميناء فعاليات عدة تنتشر على ثلاثئة كيلومتر مربع مقسمة إلى خمس مناطق تعادل مساحتها ثلاثة أرباع مساحة مدينة عدن المأهولة بالسكان نفسها .

وعندما انفجرت الأزمة السياسية كانت شركة (Harlaw) البريطانية قد وقّعت مذكرة تفاهم بمساهمة ممولين من دبي ومجموعة إستشارية بريطانية تُعرف باسم (HALCROW) لإنشاء خدمات بحرية وبناء أرصفة وتشبيد مجمع صناعي في موقع جديد على خليج « بندر تواهي » في منطقة خليج عدن الذي يقع على شمال الميناء القديم ومقابلته على الضفة الأخرى ويشتمل على مرسيين .

في حين كانت المفاوضات مستمرة مع الشركة البريطانية (Bortia) التي تدير ميناء ليفربول البريطاني ، وأعد فريق عمل خاص بها دراسة شاملة حول أسلوب إدارة الميناء قُدمت في الشهر الأول من سنة 1994 على أن يقوم فريق من هيئة الموانئ اليمنية بزيارة إلى ميناء ليفربول البريطاني ليستوعب أسلوبه في الإدارة ويكون هناك فنيون وإداريون يمنيون قادرين على تبني النموذج البريطاني في الموانئ بعد أن غاب هذا النموذج عن اليمن ستاً وعشرين سنة تلت الإنسحاب البريطاني من عدن . إلى جانب الشركات البريطانية كانت هناك مذكرة تفاهم مع الشركة الأندونيسية (PETRONIAGA) التي يترأسها سياسي أندونيسي متنفذ ، وأوكلت إليها مهمة بناء مرسى جديد ومنطقة صناعة خفيفة ومصنع لإنتاج أدوات الشحن والتفريغ ومجمع لخدمات البترول والغاز أما مجموعة DUNEZ فقد تقدمت بعرض لتكوين المجموعة المالية التي تُمول المشروع وتقدمت بخطاب نوايا للتعاطي مع مجموعة مشاريع مثل إعادة بناء المطار وتقديم الخدمات الجوية وبناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وتشبيد مصافي في عدن ومجمعات سكنية تجارية ، كما تقدمت بعروض مماثلة لشركة إيرلندية شبه حكومية تدعى (ARINTA) وهي التي تدير مطارات إيرلندا وموانئها.

إن هناك سبباً بريطانياً لا يمكن تجاهله لإدراك أهمية العودة إلى عدن ، إذ يستلقي الجنود الفرنسيون على الضفة المقابلة من باب المنذب ومدخل البحر الأحمر في « جيوتي » في موقع يمكنهم من الإمساك بعنق البحر الأحمر والسيطرة على مداخله ، وهو أمر لا تستطيع لندن أن تتعامل معه بحيادية في قوس المطاردة بين مراكز النفوذ الفرنسية والبريطانية على إمتداد النطاق المحيط بالشرق الأوسط وعند مداخل البحار والخلجان .. لقد كانت بريطانيا وحدها من يمسك بهذا العنق الحيوي منذ سنة 1838 إلى سنة 1968 .. فلماذا تتخلى عن فرصة محتملة للعودة إلى عدن عشية مغادرة جنودها منطقة هونك كونغ سنة 1997 .. ولماذا ينبغي أن لا تعوض نفسها عن بديل حيوي يسيطر على جميع طرق الملاحة الصاعدة إلى البحر العربي والمحيط الهندي من جهة ويقبض على روح البحر الأحمر وبشكل منصة للإطلاع على شرق إفريقيا من جهة أخرى .. إنها حقاً « جنة » لمن يعرف كيف يستلقي عند حافة هذا الساحل ليرصد ببصره كل الداخلين والخارجين الذين يتعين عليهم عندئذٍ كسب رضاه والتودد إليه ...



أما صنعاء ، حيث سادت الشكوك في كل خطوة أقدم عليها قادة الحزب الإشتراكي في الجنوب ، فقد كان عليّ أن أستمع إلى سلسلة من قصص ومعلومات ربما كانت مبالغاً بعض الشيء عن (تواطؤ جنوبي مع لندن) .. وللدبنة على ذلك ، حدثني مسؤول كبير طلب عدم الكشف عن إسمه اذا إستخدمتُ معلوماته ، أن الحزب الإشتراكي قام عند إعلان الوحدة سنة 1990 بتحويل جميع موجوداته المالية إلى بنك طوكيو في لندن بأسماء أمينه العام وعدد من أعضاء مكتبه السياسي ، وأن تلك الموجودات تحولت من (ملك عام) إلى (ملك خاص) ، كما أن إيرادات مصافي النفط في الجنوب كانت تودع في بنوك بريطانية وأن قياديين الحزب ، حسب معلومات صنعاء ، إشتروا عقارات في لندن حيث يلتقون فيها (لعقد إجتماعات حساسة ضد دولة الوحدة) وسألت ذلك المسؤول عن ما يعنيه ذلك من جهة الموقف الذي تتخذه بريطانيا نحو اليمن ، فقال : إن السلطات البريطانية كانت توفر الغطاء لكل ما يجري من نشاطات للحزب الإشتراكي في لندن وسترى أن الإعلام البريطاني سيقف ضدنا في لحظة المواجهة التي ستقع لا محالة بين الطرفين ..

تذكرت هذا الحوار ، الذي طالما تعاملت معه كجزءٍ من صراع المعلومات المتقابلة ، عندما قررت الخطوط البريطانية في 4 / 9 / 1994 (قبل أربعة وعشرين يوماً من بدء الحرب في 5 / 5 / 1994) إيقاف رحلاتها إلى صنعاء وعدن إعتباراً من 5 / 7 / 1994 .. واستصعبت قبول ذلك القرار كمصادفة في التوقيت حتى لو كان مصادفة بالفعل .. فنحن من جيل فتح عقله على إفتراض أن سمكتين في الخليج لو تخاصمتا فلا بد أن تكون بريطانيا هي المسؤولة عن ذلك الخصام ...

وبدا كأن هناك من ينافس البريطانيين في عدن ...

فقد منح الألمان قرصاً ظل الميناء متكللاً عليه منذ مطلع الثمانينات ، وكان الروس قد تبناوا أواخر السبعينات تطوير المقطع الشمالي للميناء غير أنهم ما لبثوا أن تركوه على أمل ان تتولاه شركات من ألمانيا الغربية آنذاك ، وعدّ اليمينيون إستمرار الإهتمام الألماني بميناء عدن مؤشراً على حرص ألمانيا على الوحدة اليمنية على إفتراض أن الولايتين الألمانية واليمنية ولدتا في وقت متقارب وقامت على توحيد شعب ذي عرق واحد وثقافة متجانسة ، وكانوا كلما إشتدت بهم الأزمات التي تعصف بالوحدة اليمنية كلفوا من يعد لهم دراسات عن الصعوبات التي تواجه الوحدة الألمانية فيشعرون بالإسترخاء حين يعرفون أن سكان ألمانيا الشرقية لم يتمكنوا بعد أربع سنوات من الوحدة من الإندماج مع سكان ألمانيا الغربية وأن الفروقات الإجتماعية والثقافية ظلت تميز بين سكان الولايتين : غير أن كل تلك المناظرة في الوجدان اليمني والآمال التي علقها اليمينيون على عون ألماني محتمل أو موعود كان نوعاً من التشبث بالأمل ، إذ أن بين الديمقراطيتين اليمنية والألمانية خمسة عقود تجعلها في ألمانيا ضامنة للوحدة أما في اليمن فهي فتية وغضة كما الوحدة .. وهما معاً حائرتان تبحثان عن مرشد .

أما إفتراض أن يكون الألمان قوة موازية للبريطانيين العائدين إلى عدن فهو إستباق مبكر للشكل الجديد من الصراع بين مصالح الدول الكبيرة في

مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، قد يكون .. وقد لا يكون ..

إنّ اللاعبين الجدد لن يسمحوا بعودة الصراع البريطاني – الألماني على اليمن .. فواشنطن هي صاحبة الصوت الأعلى .. وعلى الآخرين أن يرتضوا بأدوار ثانوية في اليمن ..



نشأت الأزمة عندما تحول الخاص إلى عام ...

بدأت بعوامل محددة كانت صغيرة ثم أخذت تكبر مثل كرة الثلج ، وربما كان بالإمكان السيطرة على الأزمة في بداياتها من منطلق أنّ الأزمة والخلافات التي تأسست عليها تظل مسألة صغيرة أزاء ضرورة كبرى هي الوحدة ، غير أنّ الذي حصل أنّ عوامل ذاتية وشخصية كانت تغطي على المواقف وكان هناك من يتحدث عن خلافات على الإمتيازات في المرتبات والسكن والعمولات والتمتع بالجاء الإجتماعي والسياسي ، في الوقت الذي كانت تُكتب فيه على الأوراق وثائق جميلة حول التنمية وخطط المستقبل وردم هوة التخلف والنهوض بالتعليم وتطوير الخدمات والزراعة والصناعة والتخطيط لإستثمار الغاز في بلد يملك حسب التقديرات الأولية ثاني أكبر احتياطي غاز في العالم ، لا بل كانت هناك خطط طموحة للسياحة والتنشيط الثقافي والفني والحديث عن مجتمع الرفاهية في مرحلة ما بعد النفط ... كل شيء كان جميلاً على الورق في دولة الوحدة .. طموحاتٌ وآمالٌ وأحاديثٌ عن يمن القرن المقبل لكن تلك الأحلام الكبيرة كانت بلا أقدام تسير عليها في الأرض إذ لم تصنع دولة الوحدة آليات تنفيذ الخطط الكبيرة والبرامج الطموحة وعندما لا تكون هناك آلية فمعنى ذلك أنه لا يوجد هناك عمل ، بمعنى أنّ الإدارات من دولتي الشمال والجنوب تمسكت بالشعار القديم الذي يكمن فيه الفشل (لقد إتفقنا على الأهداف والمبادئ ولم تبقَ إلا التفاصيل) .. لو كان اليمنيون قد قلبوا ذلك الشعار وتبنوا شعاراً آخر كما يقول السيد عبدالقادر باجمال (لقد إتفقنا على التفاصيل وأختلفنا على بعض المبادئ) لكانوا تحاشوا الفرقة ولغاب عنهم الإحساس بلا جدوى الوحدة ولما علقوا على الوحدة كل خطاياهم وخيباتهم .

كان لدى الحزب الإشتراكي اليمني في الجنوب برنامج طموح لليمن كله يستند الى مفاهيم ماركسية وإشتراكية ويرى أنّ النظام الذي كان قد أسسه في عدن يمكن أن يصبح قاعدة الإنطلاق لعموم البلاد اليمنية ، وقد رفع طوال السبعينات والثمانينات شعار (إداة الثورة اليمنية الواحدة) بقصد أن يجعل من الحزب الإشتراكي مركزاً للإستقطاب في الشمال والجنوب تتمحور حوله قوى اليسار في عموم البلاد ، ورأى أنّ حزباً حاكماً واحداً يستطيع أن يبني دولة يمنية واحدة ، ولم يتردد الحزب الإشتراكي في دعم الجبهة القومية التي شنت كفاحاً عسكرياً ضد دولة الشمال وضمت أعضاء من الجنوب والشمال على حد سواء .

كان من الواضح أنّ الحزب الإشتراكي اليمني مأسورٌ بموقف عاطفي في النظرة إلى الوحدة كما كان مستلباً بشعارات المرحلة الثورية العاطفية التي تفككت في دول أخرى قبل موعد تفتتها في اليمن ، فقد تجاهل الحزب أنّ الوحدة يمكن أن تقوم بين حكومتين وسلطتين ، وينبغي أن تكون حاضنة لكل الإتجاهات الإجتماعية والسياسية في البلاد ، وأنّ الوحدة ستقاوم تلقائياً فرض حالة شمولية .. حتى أنّ فكرة دمج الحزب الإشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي في تنظيم واحد عشية إنتخابات نيسان « ابريل » 1993 كانت شكلاً من أشكال فرض النظام الشمولي ، إذ أنّ ما كان سيُعرف بالتنظيم السياسي الواحد هو شبيهه بالإتحاد الإشتراكي في مصر وهذا يعني أنه سيكون جمعاً قسرياً للتناقضات وبؤرة لإنفجارات محتملة تهدد التنظيم كله في مراحل لاحقة .

وقد أظهرت تجربة واحدة وكبيرة للإنتخابات البرلمانية في عموم اليمن (نيسان 1993) أنّ العامل الإجتماعي أعمق تأثيراً من العامل السياسي وأنّ المجتمع اليمني تعددي بطبيعته القبلية والمناطقية وقد تمحور حول مراكز الإستقطاب القبلي والإجتماعي بأقوى مما تمحور

حول مراكز الإستقطاب السياسي ، وكانت نتائج الإنتخابات كافية لإقناع السياسيين بضرورة التعاطي مع واقع إجتماعي محدد وإحترام مبادئه ، إذ بالإمكان إستيعاب معطيات هذا المجتمع في بناء نموذج يماني للدولة المعاصرة فمن الصعب كبح الفرد اليماني الناشيء في بيئة قبلية لم تعرف العبودية مطلقاً ولم يكن المجتمع الإقطاعي الخالص من سماتها في أي مرحلة من تاريخ البلاد ، وإن كل ما تبعثر هنا وهناك من مظاهر الإقطاع والإستعباد كان ظاهرة طارئة لا تضرب جذورها عميقة في التشكيلة الإجتماعية لمجتمع يقيم صلاته الأسرية ويمنح الجاه والمرتبة على قاعدة إجتماعية قبلية تتعلق بالنقاء السلالي دون أن تعتمد على قاعدة ملكية الأرض .

ما مقياس الرقي الإجتماعي ..؟

ما مقياس التمايز بين البنية الإجتماعية في الشمال والجنوب حتى يصبح مقبولاً ما يتردد بأن الجنوب أرقى إجتماعياً من الشمال ..؟

إن الرقي الإجتماعي يتعلق بنظام قيمي شامل وبالإحساس بقيمة الزمن وتماسك الأسرة و الإعراف بدور حقيقي للمرأة في المجتمع وبوجود نهضة تعليمية مرافقة للتنمية الصناعية والزراعية وتطور الخدمات ، والأهم هو سيادة العلاقات السلمية ونبت العنف في المجتمع .. فهل حقق حكم الحزب الإشتراكي قفزات نوعية تجعل الهوة شاسعة بين نموه الإجتماعي ونمو مثيله في الشمال .. ؟

لقد أمم الحزب الإشتراكي ممتلكات صغار الحرفيين يوم لم تكن هناك صناعة كبرى في الجنوب حتى تؤول ملكيتها للدولة .. خاصة بعد أن هُربت رؤوس الأموال الكبيرة من حضرموت إلى السعودية والخليج ودول أخرى في العالم ، فلم يجدوا غير وضع اليد على طاوولات المطاعم الصغيرة وأواني الشاي وقوارب الصيد الصغيرة وشبّاك الصيادين وآلات الخياطة التي تستخدمها النسوة لخياطة ثياب العيد في حارات عدن والمكلا والمهرة ولحج ، ثم هل كان بناء معمل لصناعة البيرة في عدن رمزاً للتقدم الإجتماعي ..؟

عدا عن هذه التساؤلات التي طالما ترددت في صنعاء ، فإن جنوب اليمن ظل يدار بمستوى أو بأخر بنفوذ مباشر من سفارة الإتحاد السوفيتي طوال السبعينات وبعضاً من سنوات الثمانينات ، وهو أمر كرّس الإتكال على مرجعية توفر الغطاء الخارجي ، إن الإعراف بأمر من هذا النوع قد يبدو مزعجاً ، ولذلك يفضل كثير من أعضاء الحزب الإشتراكي نسيان الماضي أو بعضه ويتشبثون بالتحديث والحدثة وهما مفردتان كانتا غريبتين قبل خمس عشرة سنة أو عشر سنوات في أدبيات هذا الحزب نفسه .

إذا كان ثمة تخلف في البنى المادية فهو متوزع على اليمن بصورة متكافئة ، وإذا كان هناك تخلف في نظام القيم الإجتماعية فإن قياس مثل هذا الأمر يخضع لإعتبارات نسبية ، عدا عن التفسير السياسي القسري للظاهرة الإجتماعية ، فنظام القبيلة هو أقل من أن يوصف بنظام عصري قابل للإندماج مع المجتمع المدني الذي أصبح هدفاً لدول متخلفة مثل اليمن ، غير أن الحزب الإشتراكي واجه معضلة عندما دعا إلى تدمير نظام القبيلة في الجنوب دون ان يتمكن من تأهيل نظام قيمي وأخلاقي وإجتماعي بديل ومقبول ، وهو أمر أدى إلى حدوث ما هو أفظع من نظام القبيلة وأقصد بذلك (حدوث فراغ في النظام القيمي والإجتماعي) .

وأستمعتُ من منظّرين في صنعاء إلى أمر آخر أشد تجريحاً ، والكلام صدر في ذروة الأزمة التي مهدت للحرب ، وحين أنقل ذلك التفسير فإنني لا أخفي تحفظي عليه ، إذ يُعتقد هؤلاء أن البيئة الجغرافية للشمال حيث التضاريس المعقدة والجبال الشاهقة قد إنعكست في تاريخ البلاد الذي خلى من الخضوع للغزاة الأجانب ، فتمنّعت هذه الأجزاء من اليمن على غزوات العثمانيين حتى صارت تُضرب مثلاً في المقاومة وما زالت « مقبرة الأناضول » تشهد على العدد الكبير من قتلى العثمانيين الذي صدتهم الجبال ورجالها ، بمعنى أن هذا الجزء من اليمن صار يتمنّع عبر تراكم تجاربه ، على قبول الإحتلال ، في حين أن عدن كانت مفتوحة للغزوات الأجنبية وهو أمر أدى إلى إختلاط الأجناس بعد 130 سنة من الإستعمار البريطاني الذي إستجلب معه الأصول الهندية والآسيوية إلى اليمن فأنعكس ذلك على نظام القيم ، ثم إحتمت عدن في

المرحلة التالية من تاريخها السياسي الحديث بالمظلة السوفيتية ، وظلت بعدئذٍ تبحث عن مظلة دولية أو حتى إقليمية جديدة ..



لو إستثمر الرئيس صالح الشعبية الكبيرة التي كان يتمتع بها عشية الوحدة وفي بدايتها لأمكنه عزل بعض قيادات الحزب الإشتراكي سلمياً ، وكان بلغ أهدافه على مدى أطول من الزمن ، وبكلفة أقل من الدماء والدمار ، وتتيح مشاهدة الرئيس صالح وسط مئة ألف يماني من سكان عدن الذين خرجوا لإستقباله في تشرين الثاني « نوفمبر » 1989 أن ملايين اليمنيين كانوا يعلقون آمالهم عليه لإنقاذهم من حكم شمولي كان قد تسبب على الجنوب ربع قرن من الزمان .. لكن المشكلة الدائمة ، في معظم دول العالم المتأخر ، ومنه الدول العربية أن المواقف العفوية للجمهور لا تستخدم لغير أغراض التعبئة المؤقتة ، بحيث لا تحال إلى طاقة عمل عبر سلسلة من الخطوات والعمليات المنظمة .. بمعنى أن مئات الألوف من الناس حين تخرج مجتمعة إلى الشوارع ، وتتكتل بحس عاطفي يجذبها الى بعضها من جهة وإلى شعاراتها من جهة أخرى ، لا تكاد أن تنطفئ حين تشعر بالإهمال وبأن دورها لا يزيد عن كونه كتلة بشرية جماعية تستدعي عند الحاجة ، أو أنها تُستدعى نفسها لحالها عند الشعور بالخوف أو التشبث بالأمل .. كان آلاف العدنيين (الذين سيقصفون بعد أربع سنوات) ينشدون للرئيس صالح ويطالبونه بالوحدة بإعتبارها الخلاص من عيوب النظام الإشتراكي الذي عاشوا في ظله أكثر من عشرين سنة .

وفي المدينة نفسها وبعد ثلاث سنوات من الوحدة ، لم يتردد صحفي من الحزب الإشتراكي من مخاطبة الرئيس عبر صحيفة تابعة للحزب : (أيها الأخ الرئيس ... لا تزر عدن مرة أخرى) بعد أن أصابها الإهمال وإستشعر أهلها أن هناك من يقصد تحويلها من حاضرة للجنوب إلى مدينة عادية في دولة جديدة كبيرة هي دولة الوحدة .

.. وتمكن الرئيس صالح من العودة الى عدن ليمارس مهامه كرئيس لليمن بعد انتهاء الحرب وسقوط سلطة الحزب الإشتراكي ، ولعله أراد بذلك أن يستوعب إرهابات الخوف والقلق التي سادت عشية الحرب وخلالها في مدينة كانت تخشى من زوال دورها السياسي والإقتصادي



اليمن دولة غير ضارة ، دولة مسالمة غير متوسعة ، لا مطامح لها في إداء دور إقليمي كبير ، حتى أنني حين كنت أتحدث عن مثل هذا الدور مع الرئيس علي عبدالله صالح في نهاية 1992 وجدته يعرف الخطوط الحُر التي تحجز اليمن عن لعب دور كبير في شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي ، ثم أن ما لدى اليمن من مشاكل ، وما تحتاجه من جهود لردم فجوة التخلف الإقتصادي والإجتماعي يجعل أطراف حركتها ممسوكة بإحكام ، غير أن اليمن مع ذلك كانت مثيرة لتنازع المحيطين بها من قوى اقليمية والمعنيين من قوى دولية بأمنهم وأمن البحار وأمن حافات القارات .

ففي اليمن كان الرئيس المصري جمال عبدالناصر قد تصادم بكل ما كان يمثله من طموح لفرض الزعامة على العرب مع قوى اقليمية ودولية تحفظت على ذلك الدور ، وفي اليمن أيضاً تصارعت ايدولوجيتان مدعومتان من الإتحاد السوفيتي السابق من جهة والغرب من جهة أخرى ، وكانت اليمن ممثلة بجنوبها - وعدن رأس الرمح فيه - شاهداً على صراع القرن التاسع عشر إبان بروز الدور البريطاني الذي وجد في ذلك الميناء مركز حراسة لمصالحه في الخليج وقناة السويس ، ثم أصبح ميناء عدن نفسه رمزاً للوجود السوفيتي في باب المنذب أبان الحرب الباردة عندما وجدت موسكو فيه منصة مراقبة للخط الملاحي الممتد من القرن الإفريقي إلى أعماق بحار آسيا والبحر الأحمر ثم مروراً باتجاه الخليج العربي والمحيط الهندي .

لكن هذه الميزات والخصائص إنتفت في عقد التسعينات بعد قيام دولة الوحدة وإنفجار أزمة الخليج وحربها وقيام مجلس التعاون العربي الذي ضم اليمن ثم إنهيار هذا المجلس ، وما تلا ذلك من أزمة سياسية محلية هي الأعد في تاريخ البلاد .

لقد حصل تغير في العوامل الإقليمية والمحلية وعلى النحو الآتي :

متغيرات التسعينات

متغيرات الستينات والسبعينات

- 1- تدخل عسكري مصري وابع في الحرب اليمنية.
- 2- انضمام اليمن 1989 الى مجلس التعاون العربي.
- 3- اعلان الوحدة اليمنية مايو 1990.
- 4- وجود عسكري وسياسي سوفيتي واسع في اليمن
- 5- البدء باستثمار النفط واتساع التنافس الأمريكي - الأوربي على اليمن.

بقي اللاعبون في أماكنهم على الخارطة ، غير أن دور اليمن تغير ، كساحة للصراع ، كموضوع للصراع أيضاً .. بمعنى ان التغيير قد حصل في نشوء عوامل جديدة كان اليمن شديد التأثر والإتصال بها وتحمل بالتالي رمادها المتناثر حواليه .. وفي بطاحه ..



تزامت كبريات الشركات الأمريكية والفرنسية والبريطانية والألمانية والكندية والإيطالية والسويدية كما تزام عدد من أصحاب رؤوس الأموال العرب على بوابات اليمن فور إعلان الوحدة في 22 / 5 / 1990 بهدف الحصول على عقود استثمار النفط وبناء محطات توليد الكهرباء ومصافي النفط وتطوير الموانئ وتحلية المياه وبناء المجمعات السكنية وفتح الطرق وإنشاء المستشفيات والجامعات والمراكز السياحية وبناء قصر للمؤتمرات وتحسين الأداء الزراعي ، وعرض توريد المعدات الصناعية والأسلحة الخفيفة والمتوسطة والطائرات المدنية والمواد الغذائية .. غير أن السنوات الأربع التي مرت على الوحدة جعلت خطوات المستثمرين تتقدم قليلاً الى أمام وتراجع قليلاً الى الخلف حسب ظروف الوضع الأمني وتحت تأثير سياسات الممولين الدوليين والإقليميين في صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنوك الأمريكية والأوربية ، وظهر تفاوت في مواقف مصادر التمويل وكانت البنوك الفرنسية من أبرز المتحفظين في التمويل ، في حين إندفعت البنوك الأمريكية لعرض الأغنية المالية لعدد كبير من المشاريع ، ولعلها كانت في ذلك الموقف منقادة تحت ضغط متغير سياسي اختارت فيه السياسة الأمريكية ان تجعل اليمن إحدى مناطق المكوث الهاديء الذي تتأسس فيه مصالح أمريكية بعيدة المدى على أساسين إقتصادي وسياسي ، وفي أكثر من مكان زرتة في اليمن كان يحلو للسياسيين اليمنيين ان يتحدثوا عن زيارة (تاريخية) كان قد قام السيد جورج بوش قبل أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة إلى مكامن النفط في شمال البلاد يوم كان يعمل لصالح شركة « هنت » النفطية الأمريكية ، وكانوا ينظرون الى تلك الواقعة على أنها علامة على أن اليمن قد إحتل موقعاً في عقل السيد بوش بعد أن

أصبح رئيساً للولايات المتحدة وأن لديه دافعية شخصية مضافة الى جانب الدافعية السياسية التي تحرك موقف واشنطن نحو اليمن

وبعد أربع سنوات غاب عدد كبير من المتزاحمين وتخلّى عن الحماس أولئك الذين كانوا متعجلين من قبل للإستثمار في اليمن .. ولم يغب الجميع وظل الأمريكيان أكثرهم تشبثاً باليمن حتى في شهور الأزمة السياسية العاصفة ، إلا أن البلاد ظلت تعاني من إختناقات إقتصادية ناتجة عن نقص الموارد والعجز في تأمين الأمن الغذائي الكامل أو الإنتقال لتطبيق برامج التنمية الطموحة .

وبعد سبعة أشهر من إنتهاء الحرب في اليمن ، اجتمع الرئيس علي عبدالله صالح (خلال زيارته الرسمية الى باريس كانون الثاني (يناير) 1995) مع السيد فيليب جفري رئيس شركة (الف اكيثان) وطلب إليه أن تعاود شركته نشاطاتها في إستكشاف النفط واستخراجه في اليمن ، غير أن رجل الأعمال الفرنسي طلب ضمانات لصيانة أمن موظفيه في اليمن وحمائيتهم من الإختطاف أو القتل قبل أن يعودوا الى سابق نشاطاتهم قبل الحرب .. وخاطب الرئيس :

– انكم تتفقون معنا بأن قطرة النفط لا تساوي في كل الأحوال قطرة من الدم .

وطبقاً لرواية وزير النفط اليمني السيد فيصل بن شمالان فان الرئيس صالح وجه اللوم الى الشركة الفرنسية لتباطؤها في العمل على أكبر قطعة أرض مُنحت فيها حق استكشاف النفط فيها وتبلغ مساحتها 48 ألف كيلومتراً مربعاً .

كانت أرجح صورة يمكن ان تُرسم لتلك الإختناقات عشية الحرب على النحو الآتي : نقص دائم في كمية القمح المتوفرة إذ لا تملك اليمن وفرة لشهر واحد إضافي من القمح وتعتمد بشكل شبه كلي على الإستيراد ، وإكتفاء ذاتي من الفواكه والخضروات مع وجود فائض في بعض الأحيان يفتقر الى أسواق لإستيعابه بعد أن كان يُصْرَف من قبل في دول الخليج ، إجمالي حصيلة الصادرات غير النفطية حتى سنة 1990 كانت تبلغ مئة مليون دولار في حين تبلغ حصيلة الواردات من صادرات النفط « 500 – 600 » مليون دولار غير أن اليمن كانت بحاجة الى « 1800 » مليون دولار لتغطية استيراداتها من الخارج ، وغاب في الوقت نفسه مصدر مهم في توفير العملة الصعبة كانت توفره من قبل تحويلات اليمنيين العاملين في السعودية ودول الخليج وأدت عودتهم بكثافة عالية إلى خلق مزيد من الإختناقات في مراكز المدن لم تستطع طاقة الخدمات إستيعابه في مجال الصحة والسكن والنقل والتعليم .

وأعلنت الحكومة اليمنية أن خسائر الحرب بلغت أحد عشر مليار دولار ، وهو رقم ضخم للغاية قياساً الى الوضع الإقتصادي اليمني الذي لا تزيد إيراداته السنوية من النفط عن (مليار ومئتي ألف دولار) بحساب تصدير حوالي 300 ألف برميل من النفط يومياً ، ولا تتوافر للإقتصاد الوطني من تحويلات العمالة اليمنية في الخارج ومن تصدير بعض المنتجات الزراعية والمواد الأولية غير 500 مليون دولار ، ولذلك فإن اليمن قد تكون خسرت الناتج القومي لمدة تتراوح بين خمس وست سنوات .

وعلى الرغم من مظاهر التراجع في الدور الإقتصادي فإنه يتعدى إنكار أهمية اليمن ومكانتها في نطاقها الإقليمي ، فهي تمسك بالقاعدة التحتية لشبه الجزيرة العربية ، وتتحكم بمداخل البحر الأحمر من جهة ، وطرق الملاحة البحرية الصاعدة إلى آسيا عبر بحر العرب ، أما قوتها البشرية التي ستظل تعاني من مظاهر التخلف حتى نهاية القرن العشرين حيث تزيد الأمية بين الذكور على 46% وبين الإناث على 85% ولا يتجاوز معدل الأعمار (47) سنة ، فإن لها مصدر قوة آخر يتمثل في كثافة عدد السكان الذين سيشكلون 60 إلى 65% من سكان شبه الجزيرة العربية كلها عندما يصبح عددهم (35) مليوناً بحدود سنة 2015 (كما عرضتها مصادر غربية أثناء إندلاع الحرب اليمنية) .

أما الثروة النفطية التي لم تكن تبدو مثيرة للطمع عند إندلاع الصدام العسكري في البلاد (320 ألف برميل يومياً) فيمكن لأرقامها أن تتضاعف في الإنتاج والتسويق لتصل إلى (مليون برميل يومياً) في حالة وجود يمن موحد ومستقر حتى سنة 2000 وهو الرقم الذي يؤهلها للإنضمام إلى نادي الدول النفطية المؤثرة في سوق النفط العالمية .



شعرتُ قبلَ المباشرة بالحوار مع الرئيس علي عبدالله صالح (في الأسبوع الأخير من كانون أول - ديسمبر 1993) أنه كان يرغب في الحديث عن أمرين : الأول هو الدور الأمريكي في السيطرة على الأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد خاصة بعد لقاءات أُعلن عن بعضها ولم يعلن عن بعضها الآخر كانت تجري بين الرئيس صالح والسفير الأمريكي « آرثر هيوز » ، أما الأمر الثاني فيتعلق بالمملكة العربية السعودية بهدف الإعلان عن موقف مرن من مسألة رسم الحدود بين البلدين .

إن لكل من الملفين الأمريكي والسعودي حكاية طويلة ، إذ أنهما يحفظان أهم عاملين خارجيين يهتم السياسيون اليمينيون التعاطي معهما وقياس إتجاهات أزمات البلاد على مستوى الصلة بهما سلباً وإيجاباً ، حتى أن الصمت في الرياض أو واشنطن كان يُلتقط على أنه لغة سياسية مسموعة في صنعاء وعدن

ولفت انتباهي أن السفير الأمريكي « هيوز » أمضى أسبوعاً كاملاً خلال وجودي في اليمن يتنقل بين صنعاء وعدن ليجتمع بالرئيس ونائبه حتى لم تعد وسائل الإعلام تعلن عن هذه اللقاءات ربما لكثرتها وربما أيضاً بهدف المحافظة على إيقاعها كدبلوماسية سرية تحتاج العمل بعيداً عن ضجيج الإعلام .

وفي تلك الأيام لم يُخف مسؤولون من حزب المؤتمر الشعبي شكوكهم بنوع الصفقة التي عقدها نائب الرئيس علي سالم البيض خلال زيارته إلى واشنطن لإعتبارات عدة كانوا يحصرونها على النحو الآتي :

أولاً : إن الزيارة بدت لأغراض العلاج ولم تكن ذا طابع سياسي حتى إنتقل السيد علي سالم البيض من مستشفى « ماي كلينك » إلى واشنطن ليبدأ لقاءات عمل سياسي فيها .

ثانياً : إن السفير اليمني في واشنطن السيد محسن العيني وهو سياسي كبير شكّل أكثر من وزارة يمنية قد عُزل عن هذه الزيارة وأُخفيت عنه تفاصيل ما جرى فيها .

ثالثاً : إن السيد البيض أراد أن يبرهن للمسؤولين الأمريكيين تخليه الكامل عن تاريخه الماركسي السابق وإستعداده للتعاون مع واشنطن وضمن مصالحها في اليمن وهو الأمر الذي تطلب إخضاعه لإستجواب طويل من قبل مسؤولين أمنيين أمريكيين عدا عن لقاءه مع نائب الرئيس الأمريكي « آل غور » .

رابعاً : إن واشنطن قد تكون شجعت بصورة مباشرة أو غير مباشرة نائب الرئيس علي التمتع بقدر أعلى من الإستقلالية والمطالبة بما عُرف بالإصلاحات ، ولذلك لم يعد السيد البيض إلى مقر عمله الرئاسي في صنعاء بل توجه إلى عدن وبادر على الفور في إعلان موقفه الجديد الذي فجرّ الأزمة السياسية في البلاد .

وعندما التقيتُ بالسيد حيدر أبو بكر العطاس بعد شهور من الحرب ذكر أن السيد البيض أكد له أنه لم يبحث مع الأمريكيين في مسألة الانفصال مطلقاً ..

ولا ينفصل الإنتاج الذي توصل اليه سياسيو المؤتمر الشعبي عن ظاهرة شغلت اليمن بعيد إعلان الوحدة في 22 / 5 / 1990 عندما باشر قياديو الحزب الاشتراكي في إجراء حوارات مطولة مع السفير الأمريكي للبرهنة أمامه على وقوع تحول فكري وسياسي في طروحات الحزب تنحو إلى التخلي عن فكرة سيطرة الدولة على الإقتصاد والتراجع عن عد الولايات المتحدة العدو الرئيسي للشعوب ، وكانت الصحف اليمنية تتسابق في نشر أخبار تلك الحوارات كجزء من عملية الإعلان عن ولادة خطاب سياسي وفكري جديد للحزب الاشتراكي الذي كان حتى نهاية الثمانينات حليفاً للإتحاد السوفيتي السابق بعد أن أقام نموذجاً لأول دولة ماركسية في المنطقة العربية .

أما في صنعاء فقد كان الأمر مختلفاً إذ أن الولايات المتحدة دعمت الشطر الشمالي من اليمن طوال فترة نزاعه مع الشطر الجنوبي ، ويذكر القادة اليمنيون بأنهم تمكنوا بعد منتصف السبعينات من تأسيس علاقة مباشرة مع واشنطن دون الحاجة للمرور عبر قنوات سعودية كما كان الأمر سائداً خلال عقد ونصف بعد نشوء الجمهورية ، وبلغ التعاون بين صنعاء وواشنطن أن صارت الأعمار الصناعية الأمريكية تتولى مراقبة تحركات القطعات العسكرية الجنوبية لتزود السلطات في الشمال بما يتجمع لديها من معلومات وصور ، وقد يكون الرئيس علي عبدالله صالح إستنتاج مبكراً أن كسب الصداقة مع الولايات المتحدة هو ضمانه لاستقرار اليمن ولذلك أعطى الأولوية في الحصول على إمتيازات إستثمار النفط حديث العهد في البلاد إلى شركات أمريكية كانت إحداها ذات صلة بالرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قبل توليه منصب نائب الرئيس ، وهو الأمر الذي أتاح لصنعاء بناء قناة مفتوحة للتفاهم مع بوش بعد توليه الرئاسة ، ولم تنغلق تلك القناة حتى خلال أزمة الخليج عندما زار وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر صنعاء وأجرى مباحثات مطولة مع الرئيس ونائبه لم تتكسر للوم الموقف اليمني وإنما إنطوت على قدرٍ من الإنفتاح لتشجيع الرئيس صالح على إتخاذ موقف مستقل عن العراق وإبلاغه تأييد واشنطن لوحدة اليمن وبرامجها في التنمية والديمقراطية على الرغم مما إحتوته تلك المباحثات من عبارات حادة تبادلها الطرفان في وصف مجريات أزمة الخليج والموقف من الحرب التي كانت على الأبواب (20 نوفمبر – تشرين الثاني – 1990) ، وعندما إندلعت الأزمة السياسية بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي كان الطرفان مستعدين ، وربما راغبين في أن تلعب واشنطن دوراً رئيساً خلال الأزمة ، حيث إعتد كل من الطرفين على ما كان يعده عاملاً مرجحاً لصالحه ، إلى الحد الذي إنضم الملحق العسكري الأمريكي في اليمن بصورة رسمية ليشارك في أعمال اللجنة الأمنية المكلفة بالفصل بين القوات إلى جانب دور فعالٍ مماثل لعبه الملحق العسكري الفرنسي أيضاً .

وعندما سألت الرئيس عن الموقف الأمريكي ودور السفير هيوز قال :

– إن واشنطن أعطتنا تأكيدات عديدة بحرصها على الوحدة والديمقراطية وإن السفير يلعب دوراً إيجابياً في منع تدهور الموقف .. والأمريكان يتصرفون كأصدقاء حريصين على اليمن .

إلا أنه نفى ما كان شائعاً في اليمن عن وجود بوارج حربية أمريكية قبالة ساحل اليمن في منطقة حضرموت تقف متأهبة للتدخل في حالة إزهايق العلاقة بين الشمال والجنوب ووقوع حرب أهلية .

كانت صورة الوضع في الصومال ماثلة أمام أبصار الجميع في اليمن ، فمقاديشو على مسافة ليست بعيدة عن اليمن وقد تمتعت القوات الأمريكية بتسهيلات في عدن لأغراض النقل وإقامة مركز سيطرة قريب ، كما أن أحوال اللاجئين الصوماليين في اليمن كانت تذكر المواطن اليمني كل يوم بالنتائج التي آلت إليها أوضاع الصومال (سيقتل مئات من هؤلاء اللاجئين بنيران الطرفين عند إشتعال الحرب) ، لذلك كان طبيعياً أن يقارن اليمنيون بين أوضاع بلادهم وأوضاع الصومال ليستنتجوا أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتورط عسكري في اليمن كالذي حدث في الصومال لأنها غير متفرغة أولاً ولأن أوضاع اليمن أشد تعقيداً وصعوبة من أوضاع الصومال ثانياً ، وكان من حق اليمنيين أن يذكرّوا الآخرين بأن أي تورط عسكري في اليمن عبر التاريخ لم يحقق أهدافه وانتهى الى الفشل سواء كان تركيا أيام العثمانيين أو مصرياً في السنوات الخمس التي أعقبت ثورة اليمن 1962 .



ثار غضب الرئيس صالح عندما علم أن رئيس الوزراء السيد حيدر أبو بكر العطاس ترك عدن إلى الولايات المتحدة دون إستئذان من الرئيس أو مجلس الرئاسة ، ورد الحزب الإشتراكي بأن العطاس ذهب للتشافي من أمراض مزمنة ، وهي الحجة التي سبق أن إعتد بها السيد علي سالم البيض في زيارته إلى الولايات المتحدة (حزيران 1993) قبل شهرين من إعتكافه في عدن ورفضه ممارسة مسؤولياته في العاصمة صنعاء .

المهم في الأمر عند الرئيس صالح أن السيد العطاس لم يُسقى مع السفير اليمني في واشنطن السيد محسن العيني وهو رئيس وزراء سابق في صنعاء ، بل إتصل مع السيد عبدالله الاشطل مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة ليطلب إليه إدراج الصراع اليمني في إجتماع لمجلس الأمن ، والتقى مع مسؤولين أمريكيين لا تتجاوز مناصبهم رئاسة أقسام في الخارجية الأمريكية .. فعد الرئيس صالح تلك الإتصالات (عملاً مسيئاً للمصالح العليا للبلاد) عدا عن النظر إلى سفر العطاس على أنه (تخلٍ عن أداء واجب عام مكلف به دون إستئذان مسبق) فأوقفه عن العمل وأحاله إلى التحقيق في الأسبوع الثاني لإندلاع القتال وكلف د . محمد سعيد العطار وهو إقتصادي بارز بتسيير شؤون الحكومة مؤقتاً . في حين ذكر السيد العطاس أنه فعلاً كان يعاني من آلام شديدة في الظهر وقد ذهب الى مستشفى (ماي كلينك) الأمريكي بعد أن مر بالأردن ولندن ، وأنه اتصل من مستشفى الفاه بالرئيس والسيد البيض ، وقال له الرئيس أن اللواء الثالث الجنوبي كان يدبر لانقلاب عسكري ، لكن العطاس طلب من السيد البيض عدم الرد على ضرب ذلك اللواء .. وأكد إعتقاده أن الحرب كان يمكن أن لا تقوم لو أنه كان في اليمن لحظة إنفجارها .. في حين بات من العسير على الرئيس صالح ومساعديه المعنيين بالعلاقات مع واشنطن أن يفهموا بدقة ماهية الموقف الأمريكي .. وكان د . عبدالكريم الأرياني يقول لي عشية إندلاع القتال (الذي يبدو للعيان أن الأمريكيين وكما يقولون هم مع الوحدة .. وعلينا أن نكون أكثر صبراً للتأكد من صحة ما نستمع إليه) . وكان السيد العطاس يقول (أن الأمريكيين لم يكونوا واضحين في بعض المسائل ..)

غير أن زيارة « روبرت بيللترو » مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط إلى صنعاء قبل يومين من إندلاع القتال ومغادرته اليمن بعد ساعات من لقاء الرئيس وقبل ساعات من إتهيار الموقف العسكري أثار شكوكاً متضاربة حول الحوار الذي جرى في القصر الرئاسي .. وتدل المعلومات المتاحة في وقت لاحق أنه دار على النحو الآتي :

صالح : لقد نفذ صبرنا وسنلجأ إلى الخيار العسكري لإخضاع المتمردين في الحزب الإشتراكي ، فقد إنتهى زمن الحلول السياسية .. بيللترو : إننا نخشى أن يخرج القتال عن السيطرة .

صالح : إن ما قام به الحزب الإشتراكي قد شل حركة الدولة وكرّس الانفصال في الأداء السياسي والدبلوماسي والإقتصادي .. ونحن نريد منكم الإعتراف بشرعية واحدة يمثلها مجلس الرئاسة ومؤسسات الدولة في العاصمة صنعاء .

صمت الرئيس اليمني قليلاً ثم عاود حديثه :

– إننا سننتصر .. وسنلغي آخر معقل للشيوعية .. وسنفعل ما فعله غورباتشوف في الحزب الشيوعي الروسي .. ولا شك أنكم ستؤيدوننا كما أيدتموه .. (وضحك ثم واصل) .. أنا غورباتشوف اليمن ..

بيللترو : لكن ذلك سيمنعنا من مواصلة دورنا في التوفيق والوساطة .

صالح : لا نريد وساطة بعد الآن .. لقد أعطيتم الجانب الآخر الشعور بأنه كيان دستوري مستقل وهذا وضع لم نعد نستطيع قبوله ، وسنصفي هذا التمرد الانفصالي بالقوة ..

بيللترو : إن الولايات المتحدة لن تحتل حرباً لا تهدد إستقرار اليمن وحده بل ستهدد إستقرار المنطقة وتضر بمصالح دول حليفة .. لا للحرب التي قد تطول وتحملكم أعباء كثيرة .

صالح : المسألة يمنية بالدرجة الأولى .. لقد أضعنا ثلاث سنوات من عمر بلادنا لم نصل فيها إلى شيء من خلال الحوار ثم لم يقبل الحزب الإشتراكي بنتائج الإنتخابات وفشلت لجنة الحوار كما فشلت الوساطات العربية .. وهاهو البيض يتعمد تعطيل عمل الدولة بإعتكافه في عدن حتى وصلت البلاد إلى الشلل العام ولم يبق أمامنا غير إستخدام القوة لفرض دور الدولة .. وأريد أن أعلمك رسمياً أنني كنت أنتظر مجيئك لأعلن بعد ذلك تحملي مسؤولياتي الدستورية فسأقاتل من أجل الشرعية والوحدة وإستعادة دور الدولة .

بيللترو : سيادة الرئيس إنني غير متفائل فلن يكون هناك رابع في هذه الحرب وقد تتطور إلى وضع لا يمكن السيطرة عليه .. ولذلك أرجو أن تصدر أوامرك بوقف العمل العسكري .

فاقترح الرئيس صالح حلاً آخر : أعلنوا رسمياً أنكم مع الوحدة .. وستتوقف عن خوض الحرب للدفاع عن الوحدة .. ويبدو أن « بيللترو » لم يتحمس لذلك المقترح ..

انتهى اللقاء دون أن يستمع الرئيس إلى كلمة تحذير حاسم من اللجوء إلى الحرب ، واستنتج أن ملاحظات الدبلوماسي الأمريكي كانت تخص مرحلة (ما بعد القتال) دون أن ينقل موقفاً أمريكياً محدداً يثني الرئيس عن قرار اللجوء إلى القوة العسكرية .. كما أنه لم يأت إلى صنعاء بخطة تطور الجهد الدبلوماسي الذي كانت واشنطن تبذله خلال ثمانية أشهر للتوفيق بين الرئيس ونائبه ..

هنا .. خرج المسؤولون اليمنيون بإستنتاج مؤداه (أن واشنطن لن تقف ضدنا) خاصة وأن الرئيس لم يفته تأكيد حرصه على ثبات المصالح الأمريكية في حقول النفط والفعاليات التجارية . كما لم ينس التذكير بأنه هو ، وليس نائبه ، من يستحق ثقة واشنطن وصادقتها .. فهل أعطى « بيللترو » إشارة ؟ .. أم أن إشارته قد أستلمت بطريقة خاطئة .. فانفتح ضوء أخضر للصراع الأحمر ؟ ..



لم تنظر الولايات المتحدة الى النظام في صنعاء عشية أزمة الخليج وخلالها وبعدها على أنه نظام معاد للمصالح الأمريكية ، بل على العكس ، تصرفت إدارتا الرئيسين بوش وكلينتون مع الحكومة اليمنية كطرف صديق ومع اليمن كدولة مسالمة إقليمياً ، ولم تكن إدارة الرئيس صالح لتقدم على الخيار العسكري لحسم الأزمة السياسية دون أن تستطلع جيداً الموقف الأمريكي القائم والمحتمل ، الملموس والمفترض .. وكان الدكتور عبدالكريم الأرياني هو عنصر القياس من خلال الحوارات التي أجراها مفصلاً مع السفير الأمريكي « آرثر هيويز » بإسلوب تجاوز الحدود التي كانت تقيد لقاءات السفير مع الرئيس صالح ، ربما لسببين : الأول أن اللقاء مع رئيس الدولة فرض إستخدام لغة دبلوماسية محددة سواء في تحديد المطالب الأمريكية أو في الدخول إلى تفاصيل فنية دقيقة تتعلق بالنفط والأمن والحركات الإسلامية والعلاقة مع الجيران ، والسبب الثاني أن السفير كان يجد فرصة أكبر للتفاهم مع الأرياني باللغة الإنكليزية مباشرة بما يتيح له إسقاط حاجز تعبيرية ونفسي . عدا عن أن الأرياني كان شخصاً مفهوماً وقريباً من الأمريكان بسبب ثقافته الأمريكية وتاريخ تعامله الطويل مع الدبلوماسيين الأمريكان .

لقد بدا أن الأرياني وكأنه يقامر في التأكيد للرئيس صالح وكبار مساعديه أن الإدارة الأمريكية ستظل تتعامل مع صنعاء كطرف صديق ولن تفرط بهذه الصداقة على الرغم من الشكوك والمعلومات التي كانت تنتشر في اليمن حول إتصالات السيد البيض في واشنطن عشية الأزمة .. كانت مهمته كما فسرها لي قبل بدء الحرب بثلاثة أشهر هي (التأكد من أن الكلام الذي يقوله الأمريكان حول الحرص على الوحدة اليمنية يتطابق مع خططهم ونياتهم) ، ويبدو أنه بلغ الإقتناع بوجود مثل هذا التطابق يوم زار « بيللترو » اليمن قبل ساعات من لحظة الشروع بالقتال .

صدرت عن الرئيس صالح إشارة غير عابرة في كلمته التي ألقاها بعد توقيع وثيقة العهد والإتفاق في عمان ، إذ توقف ليسحب نفساً طويلاً قبل أن يخص « الولايات المتحدة الصديقة » بالشكر على موقفها من الأزمة السياسية في اليمن ، وكان الإسلوب الذي عبر فيه عن الشكر إسلوباً غير مألوف .. ولعلها كانت أهم إشارة في كلمة ألقاها في مناسبة إحتفالية .. بل لعله جاء إلى المنصة من أجل أن يقول تلك الكلمات القليلة .. التي مرت مروراً عابراً يوماً في ضجيج لقاء عمان الكبير الذي جمع ممثلين عن جميع القوى السياسية والإجتماعية والقبلية والفكرية في اليمن .



لقد تطلب الأمر في المرحلة الأخيرة من الحرب أن يتوجه الدكتور الأرياني الى نيويورك للإتصال مع المسؤولين الأمريكيين مباشرة .. كان السيد عبدالعزيز عبدالغني قد سبقه الى نيويورك وأجرى مع وكيل الخارجية الأمريكية « روبرت بيللترو » حواراً هادئاً يوم لم تكن « عدن » تنوء من الحصار ، أما الأرياني فقد ذهب في ربع الساعة الأخير والمخرج ، إذ كانت وسائل الإعلام تتحدث كل يوم عن عشرات من القتلى والجرحى في « عدن » المحاصرة وعن نقص الغذاء وإنقطاع المياه الصالحة للشرب عن المدينة ، وكانت صنعاء قد تلمست إمكانية تحول واشنطن إلى إتخاذ موقف حاسم ضدها إذا إستمر حصار « عدن » مدة أطول وحسب تعبير السيد أبو بكر العطاس (لو صمدنا لكان للأرياني موقف آخر ..) .. لذلك ضغطت صنعاء في إتجاه الحسم العسكري وفتحت حوارها مع الأمريكيين عبر الأرياني الذي مضى يعقد جلسات عمل يومية مع « ادوارد غنيم » السفير الأمريكي السابق في الكويت الذي أوكلت إليه مهمة الملف اليمني في الأمم المتحدة ، وإستشعر المسؤول اليمني أن « غنيم » كان يحرص على عدم إقدام حكومته على إتخاذ خطوة مؤذية لصنعاء ، وكان ينصح بحسم الحرب بأسرع وقت حتى لا تكون الإدارة الأمريكية تحت مزيد من الضغوط للذهاب الى ما هو أبعد من قرار مجلس الأمن 924 الذي يدعو الى وقف إطلاق النار ، وإلتقى الأرياني مع « مارلين اولبرايت » رئيسة البعثة الأمريكية في نيويورك بحضور عدد من الدبلوماسيين الأمريكيين التي تحدثت إليه بلغة أكثر تشدداً من لغة « غنيم » : « إننا مضطرون لخطوة أخرى في مجلس الأمن إذا لم تنته المعاناة الإنسانية في « عدن » . وأدرك الأرياني أن التحذير الذي إقتصر على الجانب الإنساني من الحرب ، لم يكن ليمثل تحولاً في موقف واشنطن من حكومة اليمن ، لكنه أراد التيقن بأن هذا الموقف سيظل في مكانه ، فطلب مقابلة « روبرت بيللترو » مساعد الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط الذي رحب بلقائه على الفورك ..

لكن المفاجأة غير السارة التي كانت في إنتظار الأرياني جعلته يخرج منزعجاً من اللقاء تاركاً وراءه السفير محسن العيني ليتأخر بعض الوقت في مكتب « بيللترو » .

لقد قابل أول مرة « مارتن انديك » مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط الذي ظل في بداية اللقاء مكتفياً بدور المستمع .. تحدث « ترونوف » عن لقائه مع السيد عبدالعزيز عبدالغني ، وذكر أن المسؤول اليمني كان قد وعده بالإلتزام بقرار وقف إطلاق النار والبدء بالحوار وإنهاء الحرب .. لكن الذي حصل أن صنعاء لم تلتزم بما قطعته للحكومة الأمريكية وهو أمر لا تحتمله واشنطن وتريد له تفسيراً مقبولاً .

كانت اللهجة تتم عن إنزعاج صريح فقال الأرياني :

– أنكم تطلبون إيقاف القتال .. ونحن لا نرفض هذا المبدأ ، لكننا نسألكم ماذا بعد وقف إطلاق النار ؟ هل سنعيش حالة لا سلم ولا حرب .. ولا وحدة ولا إنفصال ..

فرد روبرت بيللترو :

– إن هناك معاناة إنسانية فظيعة ينبغي أن تتوقف فوراً وستكونون أنتم الجانب الذي يتحمل تبعات إستمرار الحرب ..

ثم مضى يتحدث عن معاناة الأمريكيان خلال الحرب الأهلية بين شمال الولايات الأمريكية وجنوبها .
وقال : عليكم أن تعرفوا أن الحرب ستخلّف مشاعر صعبة ومعقدة ، فلكل حرب أهلية تبعات لا بد أنكم تعرفونها .
إنه « بيللترو » مرة أخرى ..

لم يكن إستشهاده بالحرب الأهلية الأمريكية بين الشمال والجنوب مجرد فرصة للتذكير بأعباء الحروب الداخلية وما تخلّفه من جراحات وخسائر .. فقد كان من اليسر بمكان إلتقاط الملاحظة من زاوية أخرى أكثر أهمية .. فالولايات المتحدة لم توحدّها الا حرب أهلية لا يتذكر منها الأمريكيان إلا الجراحات والآلام .. غير أنها كانت السبيل الممكن لقيام دولة أمريكية واحدة ، لقد تسلل الكلام الى آذان مستمعيه اليمينيين وربما إحتاجوا الى بعض الوقت بعد مغادرة الإجماع لإدراك المغزى العميق لكلمات « روبرت بيللترو » .. وهو ما نقلوه على الفور الى صنعاء كإشارة تحتمل تفسيراً لصالح قبول فكرة أن (الحرب هي الطريق الى الوحدة)
علّق الأرياني :

– إن الكلام الذي إستمعنا اليه هو كلام صحيح .. لكننا نريد ضمانات قبل سريان وقف إطلاق النار لأننا نشعر أن حالة اللاحرب واللاسلم .. اللاوحدة واللاإفصال تعني أن هناك مؤامرة لإسقاط النظام في صنعاء .. نحتاج الى ضمانات بعدم التدخل في شؤوننا ، وسنضمن نحن وقف إطلاق النار .

عندئذٍ تدخل « مارتن انديك » وخاطب المسؤول اليمني بصوت خشن ومتهدج محرراً إصبعه بصيغة الأمر :

You Want Guarantee ..? .. Forget it .. You Should give us the Guarantees

– أنت تريد ضمانات .. ؟ .. إنس ذلك .. أنت من يجب أن تعطي الضمانات .

وسيطر على الإجماع وجوم وترقب .. كانت تلك هي العبارات الوحيدة التي قالها « انديك » غير أن الحاضرين صاروا يتطلعون في وجوه بعضهم .. وشعر الأرياني ، أول مرة ، أن الموقف الأمريكي لن يكون مضموناً حتى النهاية ، وسحب نفساً عميقاً ليعاود الكلام :
– ربما كان هناك سوء فهم .. أنا لا أقصد أن يكون وقف إطلاق النار مرتبطاً بالضمانات .. إننا نطرح التساؤل فقط .. ماذا بعد وقف إطلاق النار ، فنحن لا نستطيع أن نتحمل وضعاً بدون حسم .

عند ذاك إنتهى الإجماع .. نهض الحاضرون ، وكان أولهم الأرياني .. في حين تأخر السفير محسن العيني ، ربما ليقول بضع كلمات تهدىء من غضب من تبقى في الغرفة ك .



إرتكزت السياسة الأمريكية في اليمن على عنصرين :

الأول : ضمان السيطرة على ثلاثة أرباع مكامن النفط لصالح الشركات الأمريكية ومنع شركات منافسة ، وخاصة الفرنسية ، من الحصول على فرص كبيرة في إستثمار النفط وإنتاجه وتسويقه .

الثاني : تطوير الوجود الأمريكي في دول الأطراف ذوات الموقع الاستراتيجي الواعدة بالنفط ، وهي دول تتحكم بالمحيط المستديرحول بحيرة النفط السعودية – الخليجية وتشمل أيضاً السودان (حيث توجد مكامن نفط جرى تأجيل إستثمارها بعد أن كانت شركة شيفرون الأمريكية قد قامت بعمل إستطلاعي ومسح قبل أن تنسحب سنة 1992) وسوريا التي حققت مستويات متقدمة في الإنتاج وصلت إلى 600 ألف برميل نفط يومياً وموريتانيا الواعدة بوجود مكامن نفط غير مستخرجة .

إنّ الحاجة الى علاقات هادئة ومستقرة مع دول الأطراف ومنها اليمن ستستخدم بصورة مزدوجة ، الأولى وضع اليد على جميع مكامن النفط

من خارج بحيرة الخليج والسعودية ، والثانية إدامة القلق الخليجي من وجود أطراف إقليمية مرشحة للإعتماد على إمكاناتها الذاتية ويمكن أن تحظى في الوقت نفسه بأغلبية سياسية وإقتصادية من جانب الولايات المتحدة .
ولا ينبغي إفتراض وجود تطابق بين السياسة الأمريكية وسياسة حلفائها الإقليميين نحو المشكلات الناشئة في الإقليم وتجاه بعض الأنظمة السياسية المحيطة بها .

أما السيد علي سالم البيض وبعض قياديّ الحزب الإشتراكي فقد يكونون تسرعوا في (إعطاء كل شيء على أمل الحصول على الوعد الغامض بدعم الرغبة في الانفصال) ، إذ جرى التخلي كلياً عن شعارات الأمس الماركسي ، وأستقدمت أطرافٌ سياسية محلية كانت موضع عداة في 23 سنة من حكم الحزب الإشتراكي في جنوب اليمن مثل حزب رابطة أبناء اليمن ، لتشارك في مواقع قيادية في الحكم الإنفصالي الذي أعلن من جانب واحد بعد الحرب ، ثم التحول من معاداة القبائل الى إسترضائها ومحاولة الإعتماد عليها الى الحد الذي وجد فيه السيد البيض نفسه عشية إنهاء قواته يتخذ قراراً كان يرفض إتخاذة طيلة عشرين سنة بأغلاق معمل لصناعة (البيرة) في عدن .. ودلت المواقف السريعة في التحول والقبول وخط الأوراق أنه كان يتنازل عن مسائل كان يرى أن التمسك بها من قبل قضية حياة أو موت .. حتى أعطى كل شيء .. ليجد نفسه في النهاية وحيداً لا يقبض على غير الريح مما كان يعده وعوداً بالمساندة السياسية والعملية ..

وارتكب مسؤولو الجنوب الخطأ الفادح في اللحظة قبل الأخيرة من الحرب ... حين قامت طائرتان جنوبيتان ، وربما واحدة ، من نوع « ميغ 29 » الروسية بقصف منشآت النفط في منطقة مأرب في آخر محاولة أراد بها السيد البيض إستفزاز شركة « هنت » الأمريكية ومن خلفها الإدارة الامريكية للتحرك لوقف القتال على إفتراض أن إشعال النار في منشآت الشركة الأمريكية في مأرب سيحفز على تحرك أمريكي سريع في اليمن .. غير أن الحرائق إندلعت ، ثم أُطفئت ، وأصلحت المنشآت ، وإستمر القتال ، ولم تتحرك واشنطن لإيقاف الحرب.. ولم تصدر عنها ردود فعل غير مألوفة ، بل على العكس صارت وقائع الحرب أكثر تسارعاً وحسماً بعد تلك الغارة اليتيمة على « مأرب » حتى إنهارت البنية العسكرية للحزب الإشتراكي فسقطت عدن المكلا يوم 1994/7/7 بعد شهرين من القتال ، حتى ليبدو أن الغارة على « مأرب » كانت الخطأ الأكبر الذي إستفز الأمريكيان ليُخرجوا الحزب الإشتراكي من حساباتهم بعد التأكد من عدم إلتزامه بأهم تعهد كان قد قطعه من قبل بعدم التعرض للمصالح الأمريكية .

كانت واشنطن تنتظر غلطة من هذا الوزن لتراجع عن ما كان السيد البيض قد عدّه وعداً بالمساندة حتى لو إستمر على موقفه في الأزمة حتى النهاية ..

لقد كانت أكبر غلطة .. كما كانت آخر غلطة قبل الإنهيار الشامل في الجنوب ..



بئر .. وجذعة

أما الملف الآخر الذي يتعلق بمسألة الحدود العالقة بين اليمن والسعودية فكان أكثر تعقيداً من الملف الأول .
إنها حكاية بئر في الربع الخالي ...

بل لعلها حكاية « جذعة » تكاد كل عَقْدٍ أن تشتعل حين يكون البئر سبباً في إتهابها ثم يصبح مأوه سبباً في إنطفائها ..
إن ثمة نزعة متبادلة بين السعودية واليمن ليحافظ كل منهما على الآخر بقدر ما يؤلم أحدهما الآخر في الوقت عينه ، إذ أن التداخل بين الشعبين يجعل من المستحيل عليهما أن يتصادما إلى حد كسر العظم فلا يُترك للطرفين غير خيار واحد هو المصالحة التي تقوم على مصالح مشتركة ، أحد الطرفين فيها متفوق اقتصادياً أما الآخر فيعيش منذ عقود طويلة في حالة عوزٍ مدقع .

ويرى اليمنيون أن العلاقات إتسمت في العقود الخمسة الماضية بعدم الإستقرار وأن السعودية تحفظت على محاولة تغيير الحكم في اليمن سنة 1948 كما إتخذت موقفاً سلبياً من ثورة 1962 : (لقد نجحت في إحباط الأولى ونجحنا نحن في الثانية) قال ذلك مسؤول يمني ثم سحب نفساً طويلاً ليتحدث عن حرب أهلية إستمرت ثماني سنوات حتى شعر اليمنيون بالإنهك في بداية السبعينات ، بعد أن كانت نكسة العرب سنة 1967 وعملية التداخل المصري التي سبقتها في اليمن قد دفعت اليمنيين إلى قناعة مستقرة بأنه لا خيار أمامهم غير التصالح مع السعودية للحفاظ على ما يمكن الحفاظ عليه من النظام الجمهوري الجديد في الشمال ، وبذل كل من العراق والأردن وسوريا .. ومصر (بعد الخروج من اليمن) جهوداً دبلوماسية سرية وعلنية حتى تم إقفال ملف الخلاف السعودي اليمني سنة 1970 وبدأت صفحة جديدة في العلاقات وتحول الدور السعودي الى عامل مساعد في إستقرار الجزء الشمالي من اليمن من خلال تمويل كثير من مشروعات التنمية وتوفير قدر من الدعم السياسي ، وتوُجت المصالحة الثنائية بقيام مجلس التنسيق اليمني - السعودي سنة 1985 على مستوى وزير الخارجية من جانب اليمن والأمير سلطان بن عبد العزيز من جانب السعودية ، وتوفرت مظلة واقية لليمن لمواجهة النظام الماركسي في جنوب البلاد وبخاصة عندما إحتضن ذلك النظام في الثمانينات الجبهة الوطنية التي باشرت القيام بعمليات عسكرية واسعة في الشمال وكان من أبرز قادتها جارالله عمر ويحيى الشامي وكلاهما من قادة الحزب الإشتراكي ، وتلقت الجبهة آنذاك دعماً مادياً وعسكرياً من جانب ليبيا وهو ما أسهم بمدداً بالقدرة على الإستمرار حتى سنة 1985 عندما وصلت الى مستوى الإشتباكات النظامية .. وكاد الجيشان ان يصطدما ..

كانت السعودية تنظر بكثير من الحذر الى الصدام العسكري الواسع ووجدت أن من مصلحتها العمل لمنع إنتصار الجنوب الماركسي على الشمال الليبرالي فقدمت عوناً واسعاً للحكومة اليمنية في الشمال ساعدها على توفير مصادر شراء السلاح ، كما مولت السعودية كبار المشايخ وروؤساء القبائل ووجهاء التجمعات الريفية لتمكينهم من التصدي للجبهة الوطنية في الوسط والجنوب .

وعندما هُزمت الجبهة في عام 1985 لم تكن كل من الرياض وصنعاء مهتمة بإثارة مسألة الحدود وترسيم ما تبقى منها ، فالحكومة اليمنية في الشمال كانت تتردد في إثارة هذا الموضوع في ظل تشطير اليمن الى جزئين لأن الطرفين الشمالي والجنوبي من اليمن كانا يخشيان إثارة موضوع الحدود بشكل منفصل من جانب أي منهما على إعتبار أن الحدود هي مسألة تهم الشمال والجنوب معاً .

لقد أعتيل رئيس الوزراء في الشمال عبدالله الحجري بتحريض من الجنوب عندما أثار مسألة الحدود مع السعودية ، كما أعتيل في بيروت محمد نعمان الذي كان وزيراً للخارجية نهاية عهد المقدم إبراهيم الحمدي منتصف السبعينات ، وكان نعمان قد رافق رئيس الوزراء في زيارة إلى المملكة العربية السعودية وصدر بيان مشترك من الطرفين بعد الزيارة أشار إلى أن مسألة إتفاقية الطائف التي تنظم الحدود تعتبر منتهية بمعنى أن أية تجديدات على الإتفاقية قد لا تسري مستقبلاً .

وفي بحر سنة 1980 بدأت السعودية في إثارة قضية الحدود مطالبةً بالتفاوض فأعلنت حكومة اليمن في الشمال إستجابتها للطلب السعودي ، إلا أن تلك الإستجابة لم تكن جادة لأن سياسيي الشمال كانوا يتطلعون الى الموقف المحتمل إتخاذه من تلك الإستجابة في الجنوب ، ولم يبلغ التنسيق غير الإتفاق على تشكيل لجنة لترسيم الحدود عملت لمدة ثلاث سنوات « 1987 - 1989 » وكانت برئاسة وكيلى وزارتي الخارجية وعضوية عدد من الفنيين إلا أن تلك اللجنة فشلت في بلورة صيغة يمكن أن تكون أساساً لخلق ملف الحدود . وقررت السعودية إيقاف التواصل آنذاك ، وأستمع مسؤولون يمنيون غير ما مرة إلى الأمير سلطان بن عبد العزيز المسؤول المباشر عن إدارة

العلاقات مع اليمن وهو يردد (أن المملكة لم تبخل في يوم ما على اليمن بأي شكل من أشكال العون والمساعدة إلا أن الحكومة اليمنية كانت تبخل دائماً في المساعي المبذولة لحل مسألة الحدود) وقد تردد هذا الكلام أيضاً أمام الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر كبير مشايخ قبيلة « حاشد » بحضور سفير اليمن السيد غالب علي جميل سنة 1989 عندما وقع صدام عسكري على الحدود بعد أن إحتلت قوات يمنية بئر ماء يقع داخل الأراضي السعودية في منطقة جوار « البقع » في أطراف الربع الخالي .

فطار الشيخ عبدالله الأحمر إلى السعودية يحمل رسالة شفوية من الرئيس علي عبدالله صالح إلى الأمير سلطان فوجده يطالب بإعادة الوضع كما كان عليه وإنسحاب الوحدات اليمنية فوراً .

وكاد بئر الماء أن يفجر حرباً ...

لقد إستعار الأمير سلطان مفردة قديمة يعود إستخدامها الى حرب البسوس بين القبائل العربية في العصر الجاهلي ليلخص مناخ الخطر المتفجر يومئذ :

– إذا لم تضعوا حداً للتحركات العسكرية فسنشعلها « جذعة » .

إن كلمة « جذعة » هذه المرة كانت تعني الحرب كما جرى تداولها على ألسنة العرب القدامى في عصور الإحتراب بين القبائل ..

وأشار الأمير سلطان لأول مرة إلى أن واحداً من مظاهر العون السعودي لليمن هو في بقاء العمالة اليمنية التي تدر مئات الملايين من العملات الصعبة لصالح الخزينة اليمنية .

إلتقط السفير اليمني الإشارتين : « الجذعة » و « العمالة اليمنية » فكتب إلى الرئيس علي عبدالله صالح مشيراً إلى أنها المرة الأولى التي يثار فيها موضوع العمالة اليمنية وأن ما إستمع إليه يعطي الإنطباع بأن المسألة جادة تماماً ، أما الشيخ الأحمر فكان حريصاً على أن تخلو العلاقات الثنائية من المشاكل وأن يتم الوصول إلى حل مرضٍ لمسألة الحدود .

ك ك ك

إقترحت صنعاء على الرياض تجديد الحوار بعد سنتين على أزمة الخليج ، وعلى هامش الخلاف الناشيء عن مباشرة شركة « هنت » الأمريكية التنقيب عن النفط في مناطق حدودية مما جعل السعودية توجه رسائل الى تلك الشركة لإيقاف عملياتها في مناطق متنازع عليها . ونشط السفيران علي القديفي في صنعاء وغالب علي جميل في الرياض لفتح الطريق أمام لقاء على مستوى وزاري بين البلدين . ورأت الرياض أن يلتقي د . عبد العزيز الدالي وزير الدولة للشؤون الخارجية اليمني آنذاك مع السيد عبدالعزيز الخويطر وزير المعارف السعودي .

وكان فندق الإنتركونتنتال في جنيف مكاناً للقاء الوزيرين اللذين لم يجدا صعوبة في تكوين لغة مشتركة بينهما ..

لقد إتفق الخويطر والدالي على المسائل الآتية :

ك الحاجة إلى تنشيط العلاقات الثنائية بعد الركود الذي أصابها منذ أزمة الخليج .

ك عدم إثارة تفاصيل ما جرى في أزمة الخليج وتحاشي الخوض فيها .

ك إيلاء موضوع الحدود الأولية لأنه هو أساس المشكلة التي واجهت عمليات التنقيب عن النفط والإتفاق على تشكيل لجنة فنية للبحث في مسألة الحدود .

وتسلم الوزير اليمني رسالة مكتوبة كان يحملها من رئيس الوزراء آنذاك السيد حيدر أبو بكر العطاس إلى الحكومة السعودية تقدم مقترح تشكيل اللجنة الفنية ، وهي الرسالة التي نقل السفيران اليمني والسعودي بعدئذٍ رد الرياض الإيجابي عليها .

ومهد إجتماع جنيف لزيارة قام بها الدالي إلى الرياض إلتقى خلالها مع الملك فهد بن عبدالعزيز ، وقد أتيح له أن يستمع على مدى خمسين دقيقة ، بحضور الأمير سعود الفيصل وسفير اليمن ، إلى العاهل السعودي يتحدث حول (الحاجة إلى الحفاظ على العلاقات الطيبة بين البلدين

وتجاوز كل ما من شأنه الإساءة الى هذه العلاقات) ولم يثر في اللقاء أي موضوع محفز للخلاف ، وبارك الملك أعمال لجنة الحدود ، وقرأ الرسالة التي حملها اليه الدالي من القيادة اليمنية ورحب بمضمونها ..
لم يستمع الوزير اليمني إلى أية كلمة عتاب أو لوم حول ما جرى في أزمة الخليج .. لا بل أن الأزمات وتفاعلاتها لم تكن لتشغل ذلك اللقاء من قريب أو بعيد .

وحين عاد الدالي إلى صنعاء تحلّق حوله كبار المسؤولين اليمنيين ووجدوا أن ما نقله عن العاهل السعودي هو أكثر مما كانوا يتمنون الإستماع إليه .. وبدا آنذاك أن خطوات قد وضعت على الطريق الطويلة لإصلاح العلاقات بين البلدين .

وبعد أسابيع قليلة ذهب الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (شيخ مشايخ حاشد) والشيخ ناجي شاييف (أحد كبار مشايخ بكيل) إلى السعودية لينقلا طلب الرئيس علي عبدالله صالح القيام بزيارة لأداء العمرة .. ومكث الشاييف طوال شهر رمضان 1413 هـ ينتظر زيارة الرئيس اليمني .. وجاء العيد دون أن يصل الرئيس صالح فعاد الشيخ ناجي الى صنعاء ليسأل الرئيس عن أسباب عدم قيامه بالزيارة فوجده يقول :

– لقد فضلتُ عدم الذهاب قبل الإنتخابات العامة حتى لا يفهم أحد الأطراف أنني أريد الحصول على دعم السعودية .. ومن الأفضل أن أقوم بالزيارة بعد إنتهاء الإنتخابات ..

غير أن الإنتخابات إنتهت .. لتبدأ بعد شهرين فقط عاصفة سياسية في اليمن مهدّت بعد بضعة أشهر لحرب هشّمت الكثير من مطامح بناء الدولة الجديدة .



تنبّه الرئيس اليمني إبان الأزمة السياسية في اليمن إلى أن نائبه كان يسعى من جانبه لتحسين العلاقات مع السعودية ، لذلك حرص على إصدار إشارات عن رغبته هو أيضاً في بذل مسعى آخر في هذا الإتجاه ، حتى أنه لم يعد يلح على تأكيد مبدأ (لا ضرر ولا ضرار) كقاعدة لحل مسألة الحدود مع السعودية بعد أن كان ينادي بها طوال السنوات الثلاث الأولى من عمر دولة الوحدة ، وهذا يعني إظهار المرونة في التعامل مع القاعدة التي بنى عليها سياسته بخصوص الحدود ، وأبلغني وقتها (أن الوقت قد حان لكي ينتقل ملف الحدود من أيدي الفنيين إلى أيدي السياسيين) في إشارة إلى رغبته في عقد صفقة سياسية كليّة تحسم الخلاف بجميع أبعاده ، أو أن يصبح موضوع الحدود مدخلاً للإنفراج في العلاقات الثنائية .

وخلال زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى باريس في 17 / 1 / 1995 المحّ أول مرة الى استعداد بلاده للتعامل مع إتفاقية الطائف (1934) التي تنظم العلاقات الحدودية مع السعودية ، وبذلك أنهى حالة التمنّع والحذر ازاء التعامل مع هذه الإتفاقية وهي حالة استمرت على مدى السنوات الأربع التي تلت حرب الخليج عندما ثار جدل واسع في الأوساط اليمنية حول الموقف من تجديد الإتفاق الذي كان يفترض ان يتم سنة 1994 إذ يجري إعادة النظر في الاتفاق كل عشرين سنة منذ امضائها سنة 1934 من قبل الملك عبدالعزيز آل سعود والامام يحيى البدر .

أما السعوديون ، فقد إعتدوا على قاعدة عدم التدخل علانية في الخيارات اليمنية المحلية من جهة وإنتظار تبلور مواقف جديدة يمكن أن يتعاملوا معها .. إنها سياسة إنتظار ومراقبة مبنية على معرفة مسبقة بأن كثيراً من المواقف المعلنة قابلة للتغيير .. وهي معرفة مترشحة عن خبرة بالملف اليمني قد لا تكون متاحة للآخرين ..

غير أن هذه السياسة الحذرة لم تكن لتمتنع عن وضع خطوط حمراء لا تحتمل تجاوزها .. خاصةً عندما يتعلق الأمر بفرض أمر واقع بالقوة .. حتى لو كانت هذه القوة رمزية ومحدودة .. كما هو الحال في حكاية بئر الربع الخالي ..



حرصت صنعاء على إدامة الإتصال مع الرياض عشية الحرب وخلالها ، ربما لأنها تدرك جيداً أن السعودية ستكون أكثر الأطراف الإقليمية والدولية تحسناً من نشوب قتال على حدودها بين المتنازعين اليمنيين ، كانت هناك إتصالات هاتفية بين الملك فهد والرئيس صالح .. وكانت هناك ثلاث زيارات يمنية الى الرياض .. فقد زار د . عبدالكريم الأرياني الرياض بعد معركة معسكر « عمران » عشية إندلاع الحرب الشاملة ، ثم زارها برفقة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر رئيس مجلس النواب بعد إندلاع الحرب ، وعاد مرة ثالثة لزيارتها لوحده قبل صدور قرار مجلس الأمن 924 .

كان الحوار السعودي مع الشيخ الأحمر أكثر يسراً من الحوار مع الأرياني ، فقد عرف الملك فهد ومسؤولون سعوديون آخرون شيخ حاشد منذ أكثر من عشرين سنة ، ونشأت بين الطرفين لغة مشتركة مبنية على الثقة المتبادلة ، ولم تهتز هذه العلاقة خلال أزمة الخليج ، في حين أن الأمر يختلف مع الدكتور الأرياني الذي تحفظ السعوديون على آرائه ومواقفه من الأزمة والحرب في الخليج .. وكان الإعتقاد السائد أنهم سيفضلون الحوار مع شخص آخر سواه ، لذلك إعتاد أن يذهب الى السعودية بعد حرب الخليج أعضاء في الحكومة اليمنية من قيادات الحزب الإشتراكي مثل الدكتور عبدالعزيز الدالي والسيد صالح بن حسينونك ، غير أن محاضر لقاءات الأرياني مع الملك فهد والأمير سلطان تدل على أن السعوديين لم يكونوا ليترددوا في التعامل مع أي مسؤول يمني يأتي إليهم حاملاً موقف بلاده ، فقد إستقبلوا الأرياني خلال الحرب اليمنية وإستمعوا إليه مطولاً كما فعلوا بحرارة أكبر مع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر ..

خاطب الملك فهد الشيخ الأحمر والدكتور الأرياني اللذين إستقبلهما بحضور الأمير سلطان بن عبدالعزيز في القصر الملكي بالرياض :
— إن ما يهمنا أولاً هو أن يتوقف القتال بين أبناء شعب واحد في اليمن .. ولا شك أنكم تعرفون أن الخاسر سيكون اليمن وليس نحن .. فمن أجلكم ومن أجل بلادكم ومستقبلها أوقفوا القتال وأذهبوا الى الحوار .

فقال الشيخ الأحمر :

— لقد يئسنا من الحوار مع هؤلاء المتمردين .. وصبرنا عليهم أكثر من اللازم .

فسأل الملك فهد :

— ماذا تريدون منا إذن ؟

فأجاب الأحمر على الفور :

— أن تقفوا معنا .. فهؤلاء هم الشيوعيون الذين كنا نعمل سوياً ضدهم لأكثر من عشرين سنة .. وقد حان الوقت لأن نتخلص من آخر بؤر الشيوعية .. إنهم ما يزالون شيوعيين كما كانوا من قبل .

فعلق الأمير سلطان :

— لقد إنتهت الشيوعية يا شيخ عبدالله ، وتغير الزمن .. وتغير الناس .. ولم يعد هذا المنطق صالحاً في التعامل مع تطورات الزمن ..

وسأل الملك :

— قولوا لنا بالتحديد .. ما المطلوب منا . ؟

فقال الأحمر :

— أن تؤيدوننا وتقفوا معنا .

فقال الملك :

– نحن مع وقف إطلاق النار أولاً وتحقيق المصالحة بين اليمنيين جميعهم ..

وعاد الملك فهد يسأل الأحمر والأرياني سؤالاً محدداً:

– أستم أنتم من كان يقول بإستمرار أنكم عرضتم الفيدرالية على الجنوب وأنهم هم الذين طالبوا بالإندماج في وحدة فورية ..؟

فقال الأرياني :

– نعم هذا صحيح

فقال الملك :

– إذن لماذا حصل هذا التغيير في الأمور ..

وأضاف الأمير سلطان :

– ما الذي يمنع الآن من مراجعة التجربة والبحث في الخيارات الأخرى للوحدة بما فيها الفيدرالية .

فرد الشيخ الأحمر :

– هذه المرة لن يفلتوا .. سنحقق رغبتهم في الإندماج بالقوة ..

فضحك الجميع .. ثم لم يلبثوا أن عادوا الى الحوار عندما خاطب الأمير سلطان الموفدين اليمنيين :

– إنكم أحوج ما تكونون لتوفير أموالكم وأسلحتكم ودماء شعبكم فتوقفوا هذه الحرب .. فلا منتصر في الحروب .. وأنتم في اليمن لا تحتاجون

الحروب مثل حاجتكم الى الأمن والإستقرار والبناء .

وختم الملك فهد تلك الجلسة عندما قال :

– دعونا نتشاور مع إخوانكم في الطرف الآخر ثم تعودون إلينا مرة أخرى لنرى سبيلاً للتوفيق بينكم ..



عاد الدكتور الأرياني بعد إسبوع واحد ، لوحده هذه المرة ، بعد أن كان الملك فهد قد إستقبل السيد حيدر العطاس رئيس الوزراء الذي صرح

الملك برغبة زملائه في الحزب الإشتراكي إعلان دولة منفصلة في الجنوب ، وطالب بالإعتراف بها والتعامل معها كواقع دستوري مستقل

حتى تسهل عملية تدويل الصراع عندما يصبح قتالاً بين دولتين ، لا مجرد إحتراب داخلي في دولة واحدة .

إستمع الأرياني الى الملك فهد الذي كان يتحدث في القصر الملكي بالرياض بحضور مستشاره السيد إبراهيم العنقري :

– إن لديّ تمنياً عليكم ، أرجو أن تنقله الى الرئيس صالح ، لكي يعلن وقف إطلاق النار لمناسبة العيد .. وستُعامل مبادرةً من هذا النوع بتقدير

من قبل الجميع ، وستعبرون بها عن إحترام لمناسبة دينية كبيرة ..

فقال الأرياني :

– إنني أؤيد ما تفضلتم به .. وسأنقل هذه الرغبة الى صنعاء وأنا أتوقع من الرئيس صالح الموافقة .. فأنتم أولى من سواكم في عرض مثل هذا

المقترح وحقكم علينا الإستجابة لهذا الطلب .. وأتمنى أن يكون فاتحة لوقف دائم لإطلاق النار .

لم يكن اللقاء مطولاً .. فقد كرر الملك دعواته لإعطاء الأولوية لإيقاف القتال وصيانة دماء اليمنيين وممتلكاتهم قبل أن تتوسع الحرب وتصبح

السيطرة عليها .. منبهاً الى أن السعودية لا تحتتم وجود حرب عند حدودها ..

وعاد الأرياني ليحصل فوراً على موافقة الرئيس صالح على إقتراح الملك فهد بعد أن جرى بين الرئيس والملك إتصال هاتفي مباشر أعلنت

صنعاء على أثره أول وقف لإطلاق النار ..

غير أن المفاجأة كانت في إعلان قيادة الجنوب بعد ثلاث ساعات من وقف إطلاق النار قيام دولة (اليمن الجنوبي) المستقلة .. ليؤدّن ذلك

بإنهيار وقف هش لإطلاق النار لم يكن ليقوى على الصمود في جبهة واسعة متداخلة المواقع .. وفي اليوم التالي .. تحول ملف اليمن إلى مجلس الأمن لتبدأ معركة دبلوماسية معقدة كانت صنعاء وواشنطن والرياض وباريس تتجاذب أطرافها .. قبل أن يحسم الصراع على الأرض بعد حرب قاسية إستمرت أكثر من شهرين ...



بعد ست سنوات ، تكررت حادثة (البئر) ثانية عندما وقع إشتباك عسكري في العاشر من كانون الثاني « يناير » 1995 في منطقة « الخرخير » في الجهة الشرقية من الحدود لتبدأ أزمة حادة في العلاقات الثنائية ، ثم عاد الوضع على الحدود الى ما كان عليه قبل ذلك اليوم أثر وساطة منفصلة من مصر وسوريا ، حيث أعلن الرئيس المصري في 14 / 1 / 1995 أنه أقنع الرئيس اليمني خلال اجتماعهما في استراحة الرئاسة بمطار القاهرة بسحب القوات اليمنية الى مواقعها السابقة ، ثم صدر مساء 15 / 1 / 1995 بيان سعودي يمني يؤكد (عودة الأوضاع الى ما كانت عليه والإلتزام بعدم اللجوء الى القوة) ، وبدأت على الفور عملية سياسية واسعة لاعادة تأهيل العلاقات الثنائية . وسيُسجل للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي قاد وفداً يمينياً مكث أكثر من شهر في الرياض أنه تصرف بمسؤولية عالية لصيانة هذه العلاقات عندما أظهر أهليته في إتخاذ القرار وتمنعه عن الإنجرار وراء مناخ المغامرة الذي أشاعته نتائج الحرب اليمنية ، وكان الى جانبه في هذا الأداء السياسي عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء اليمني وهو سياسي من حضرموت معروف بإعتداله وبعد نظره هو الآخر .

ولا ينفي الأداء الذي أظهره الوفدان المتفاوضان عن السعودية واليمن وجود نزعات محلية يمنية كانت تسعى الى تصدير صراعاتها الى الخارج وتفجير أزمة كان يمكن ان تتوسع لتهدد إستقرار هذه المنطقة وأمنها في وقت لم تندمل فيه آثار كارثة الخليج بعد ..

لقد أدرك الشيخ الأحمر أن الفشل في الوصول الى مذكرة التفاهم بين بلاده والسعودية يعني الحرب ، وهي أصعب خيارات اليمن بعد حربها الداخلية التي لم تكن قد مضت غير سبعة شهور على إنتهاؤها .. فإما التفاهم مع السعودية أو الحرب معها ، في حين كان سياسيون يمنيون قد استسلموا الى مخاوفهم من احتمال أن يستجمع القادة الجنوبيون الموجودون خارج البلاد أنصارهم ويوحدوا صفوف الموالين لهم للبدء بحملة عسكرية أخرى بعيداً عن الضجيج الذي صاحب مشاكل الحدود مع السعودية ، وكانت الفكرة الشائعة في صنعاء خلال شهري كانون الثاني « يناير » وشباط « فبراير » 1995 (أن هناك حملة محتملة للسيطرة على منطقتي « حضرموت » و « المهرة » وإقامة دولة منفصلة عليهما) وقد تبنى الرئيس اليمني علي عبدالله صالح تلك المخاوف وتحدث عنها مع الرئيس السوري حافظ الأسد والملك حسين عاهل الأردن والشيخ زايد بن سلطان رئيس الإمارات العربية المتحدة ، وبدا أن التهويل في عرض تلك المخاوف كان يدفع بصورة غير مباشرة في التسريع لبلوغ حل سياسي يواجه جميع المشاكل العالقة مع السعودية وهو الأمر الذي مهد لإخراج (مذكرات تفاهم) تتجاوز أهميتها اتفاقية حدود ، لأنها تقدمت على المعالجة الضيقة لخلاف حدودي لترسم إطاراً سياسياً عاماً للعلاقات بما في ذلك تكريس مبدأ عدم السماح بأي عمل معادٍ لأي من البلدين يتخذ من أرض البلد الآخر مسرحاً له .

لقد شهدت الأيام الأربعون التي أمضاها الأحمر في السعودية تجاذباً لتيارين متناقضين على الساحة اليمنية ، يمثل الأول بعض العسكريين الذين يعيشون نشوة النصر في الحرب ومن يحيط بهم من سياسيي بعض الأحزاب الرئيسية والصغيرة ، وكان يناادي بتصعيد المواجهة مع السعودية ، أما التيار الثاني فيمثله قادة القبائل وعدد كبير من السياسيين من الرعيل الأول في الجمهورية اليمنية فكان يرى أن الحل الوحيد الذي يوقف إنهيار البنية الاقتصادية ويسمح لليمن بالتقاط أنفاسها ومعالجة مشاكلها الداخلية المعقدة هو في تحييد علاقاتها مع السعودية وحل المشاكل العالقة معها بدون أي تلويح باستخدام القوة لأن ذلك قد يستدرج اليمن الى نكسة عسكرية وسياسية كانت صنعاء قد تمكنت من تفاديها في حرب 1994 .

وقد إنتصر في النهاية التيار الثاني .. لتتجنب المنطقة حرباً أخرى كانت تلوح في الأفق ..

وكانت زيارة الرئيس علي عبدالله صالح الى السعودية ولقاؤه مع الملك فهد بن عبدالعزيز في جدة (حزيران « يونيه » 1995) نتيجة لجهود مركبة استمرت طوال السنوات الخمس التي أعقبت إنفجار أزمة الخليج .. فقد مرت خمس سنوات ينقصها شهران على آخر لقاء بين صالح وفهد انعقد في جدة يوم 4 / 8 / 1990 عندما مر فيها الرئيس اليمني في طريق عودته من بغداد التي لم يعد لزيارتها منذ ذلك الحين أيضاً ..



من الغريب حقاً أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان قد إشتكى من اليمن لأنها بعد إعلان الوحدة لم تعد تدفع حصة دولتين كما كان الأمر قبل الوحدة .. بل صارت تدفع حصة دولة واحدة وهو أمر أخلّ بإيرادات المنظمة الاقتصادية المعنية بخلق وشائج نظام إقتصادي عربي واحد ..

إنّ المعضلة أكبر من مثل هذا المنطق الضيق الذي تعامل مع فكرة الوحدة والعمل العربي المشترك .. لأن الأمر يخص جوهر الفكرة وما رافق تطبيقاتها من فشل مرير في عصر إستقلال العرب وبناء دولهم الحديثة ..

لقد واجه مشروع الوحدة العربية إختبارات صعبة وقاسية أنتجت ردةً في الموقف من هذا المشروع كما أنتجت روحاً من العزوف واللامبالاة إنتعشت بعد فشل تجربة الوحدة المصرية – السورية التي إستمرت من 1958 حتى 1961 ، ثم تلاشي تجربة متواضعة للإتحاد بين مصر وسوريا والعراق لم ينتقل إلى التطبيق بعد إعلانه في نيسان 1963 ، بينما فشلت محاولات عدة للوحدة أو الإتحاد بين مصر والسودان ، أو بينهما وليبيا ، أو بين ليبيا وتونس . أما التجربة الأكثر إثارة للجدل وعدم الإتيافاق فهي دمج الكويت بالعراق سنة 1990 ، التي عدتّ غزواً تقوم به دولة ضد أخرى ، في حين عدّها آخرون إندماجاً بين جزئين في كيان واحد وهو أمرٌ صعبٌ ترويجه وأثار حفيظة آخرين إفترضوا أنهم قد يكونون مرشحين لمثل هذه الحالة من الدمج القسري في مراحل تالية ..

وعندما أعلنت الوحدة في اليمن ، كانت هناك معطيات أكثر واقعية لجعلها ممكنة في مكانها ومقبولة في إقليمها ، فاليمن التي خضعت لسلسلة إحتلالات وعُرفت بدول الولايات والسلطين والطوائف كانت قبل 400 سنة دولةً واحدة .. ولم تمت في كل سنوات التشردم نزعات التوحيد لشعب ينتمي إلى عرق واحد وثقافة متقاربة وتكامل جغرافي .

إنّ الوصول الى الوحدة (22 / 5 / 1990) كلفّ جهداً سياسياً وفكرياً إستمر ربع قرن على الأقل جرت فيه أشكالٌ أولية للتنسيق . ووقعت فيه حروب مباشرة وغير مباشرة لم تجرؤ في كل الظروف على النيل من فكرة الوحدة والإعتراف بالحاجة إليها .

ولم تكن هناك أية أشكال للوحدة العربية تتجاوز صيغة الإتحاد المرن والفضفاض بين إمارات الساحل المتصالح التي عُرفت بالإمارات العربية المتحدة منذ سنة 1971 ، في حين أظهرت تجارب التكتل الإقتصادي والسياسي في الخليج والمغرب العربي ، وبينهما تجربة مجلس التعاون العربي ، أنّ كل جزء أو طرف في هذه التكتلات إنكفاً على مصالحه ونزعاته وخصائصه وقاوم الإندماج الطوعي وأكتفى بقدرٍ متفاوت من الإستعداد للحوار والتنسيق .. وربما لتبادل الاراء ..

لقد عصفت بالجيل الثاني للنهضة العربية الذي إتسعت له الحياة السياسية منذ الستينات وحتى أخريات القرن العشرين مفاهيمٌ مشوشةٌ وعاطفية نحو الوحدة ، فهي مثال معنوي لا يتجرأ أحدٌ على المس به ، وكان يظهر دائماً من يعتقد أنّ فشل محاولات الوحدة إنما حصل بفعل عوامل خارجية مستسلماً لفكرة (المؤامرة) لتبرير الفشل والتمحور حول المصالح الذاتية وسوء تسيير تجارب الوحدة وعجز طواقم السياسيين عن العمل عندما يتولون نقل المشاريع من أطرها على الورق إلى ميادينها في التطبيق ..

وصار مشروعاً أن يتساءل المعنيون بالوحدة .. وأقصد بهم عموم الجمهور : أية وحدة هي الأفضل ؟ وأية وسيلة هي الأنجع لبلوغها ؟ ..

وحدةً بين أقطار التكتل المتجانس في الهلال الخصيب أو شمال إفريقيا أو الخليج ؟ .. أم وحدة شاملة تجمع أكثر من عشرين علماً ونظاماً ؟ .. ثم أهى وحدة سياسية أم إندماج بين الشعوب والمصالح .. وأين ينتهي الخاص من حقوق الشعوب ليندمج بالكل القومي ؟ .. أهى كونفدراليات أم فيدراليات ؟ .. ثم هل ستبرر الوحدة ، أو أي شكل لها ، وجود أنظمة شمولية تستهين بالحريات وتجرد الفرد العربي من حقوقه في المشاركة السياسية لمجرد أن هناك أهدافاً قومية كبرى يبهر بلوغها أن يدوس الحكام على رقاب الناس ويستبيحوا حقوقهم المدنية والسياسية .. ثم ما جدوى وحدة تأتي بالجحيم .. لا حرية فيها لمواطنيها ولا كرامة .. ولا حقوق ؟ .. وهل تبرر الوحدة كهدف نبيل الإستسلام للفرديات الحاكمة التي تحيل المشروع القومي إلى مشروع فردي إستبدادي فلا ينهار في النهاية غير حلم المشروع الوحدوي نفسه عندما يستنتج الجمهور أنه كان وسيلة في التعبئة لتكريس مشروع الفرد المستبد أو العائلة المستبدة أو الحزب المستفرد الأوحده .. أو أي شكل للأنظمة الشمولية والأحادية ؟



إنّ الوضع المعقد هو دائماً من نصيب الشريك الأصغر في أية صيغة تعاقدية للوحدة أو الإتحاد .. أو بتعبير آخر أكثر شيوعاً اليوم : فإن وضع (الأخ الأصغر) هو الأكثر حرجاً وتعقيداً في العلاقة مع (الأخ الأكبر) حتى لو لم تكن هناك غير جيرة بينهما بدون وحدة أو إتحاد ؟ .. الكويت مع العراق ، جنوب اليمن مع شماله ، السودان مع مصر ، لبنان مع سوريا ، موريتانيا مع المغرب .. إن الجيرة نفسها حساسة هنا ، وفي بعض الأحيان ليس شرطاً أن يكون (الأخ الأكبر) هو الطرف الذي يفرض السطوة والوصاية بل ترى أنّ (الأخ الأصغر) هو الذي يستقطب قوى من خارج نطاق الجيرة للإستعداد على (الأخ الأكبر) في عمل إستباقي للوقاية من خطر محتمل .. حتى ستظل عقدة (الأخ الأصغر) نحو (الأكبر) ماثلة في السياسة العربية زمناً طويلاً آخر بعد تداعيات حربي الخليج واليمن ..



قد يكون مستبعداً أن تتشكل (دول كبرى) .. فلا (صين كبرى) تبتلع فيها بكين كل الدول التي تحوي أكثرية من أصل صيني في آسيا ، ولا (إيران كبرى) تجمع كل المتبنيين لثقافات ذات جذور فارسية ، ولا (أذربيجان كبرى) تجمع الأذريين من أذربيجان مروراً بإيران حتى أطراف العراق ، ولا (تركيا كبرى) تضم الدول الست الناطقة بالتركية بما فيه القسم التركي في قبرص ، ولا (كردستان كبرى) تجمع أكراد تركيا والعراق وإيران وسوريا وروسيا ، ثم ربما أيضاً ، لن يكون متاحاً أن يقتصر الإستقرار بوجود دولة يمنية كبرى ومستقرة تمتد ما بين البحر العربي وتمسك بباب المندب وثاني إحتياطي غاز في العالم .. ثم تكون قبلة لعودة النصف الآخر من المهاجرين اليمنيين الذين إنتشروا في قرن كامل من أرخبيل اندونيسيا حتى مدينة برمنكهام في بريطانيا ..



لم تكن حرب اليمن حرب خليج أخرى على الرغم من تخندق أطراف حرب الخليج في مواقع متقاربة من تلك التي تخندقت فيها قبل أربع سنوات ، فلإعتبرات الآتية كان الأمر مختلفاً :

أولاً : أنّ نفط اليمن لم يكن خارج السيطرة الأمريكية كما كان نفط العراق (ونفط الكويت الذي بقي خمسة أشهر خارج السيطرة الأمريكية) .. ويكفي هذا العامل لتفسير الإطمئنان الى عدم وجود ما يستفز المصالح الأمريكية أو يعرضها للخطر في اليمن ، خاصة وأن أياً من الأطراف

المتنازعة لم يكن مهيباً أو مستعداً للتلويح بجذب قوة دولية متنافسة على حساب المصالح الأمريكية في اليمن ، وسعى الطرفان المتنازعان منذ بدء الأزمة الى إسترضاء واشنطن وإظهار كل ما يدل على الإستعداد لحماية مصالحها السياسية والإقتصادية في اليمن .
ثانياً : أن صنعاء أدارت دبلوماسية ذكية في أسلوب التعامل مع قرار مجلس الأمن 924، فوافقت عليه وأظهرت مبادراتها السياسية التالية طاعتها من حيث الشكل لذلك القرار، فلم تستفز المجتمع الدولي ضدها وحرصت على أستيعاب الغضب الإقليمي نحوها بإبقاء قنوات الحوار وعدم الوقوع في أسررد الفعل الذي كان يمكن أن يؤدي إلى العزلة والقطيعة مع دول رئيسة في المنطقة لم تنكر الحكومة اليمنية الحاجة الى إدامة التعامل معها .

ثالثاً : أن قضية اليمن ظلت برغم المداخلات الدولية والإقليمية ذا طابع محلي الى حد ما ، خاصةً في غياب الإعتراف بإعلان جمهورية مستقلة في جنوب البلاد كانت قد أعلنت من جانب واحد .

رابعاً : أن القيادة اليمنية في صنعاء لم تستسلم لحالة الطوارئ التي وجدت نفسها فيها لتصادر الحريات وترفض فكرة المشاركة السياسية ، وإعترفت فور إنتهاء الحرب أن لا خيار لهذه البلاد غير الحوار والتعددية السياسية وحرية الصحافة وإحترام الخيار الديمقراطي لتعطي مسحة من روح التسامح حتى لا يضيع منها شعبها أو أطراف رئيسة فيه .

على أن هذه الأطر لم تكن خالية من الإختراقات التي تهز مصداقية السياسة اليمنية خلال الحرب وربما بعدها ، حيث سيتعين إختبار هذه السياسة في الأشهر التالية للتأكد من أن اليمن لن يصبح مرتعاً لأحد إتجاهين خطرين على نفسه وعلى الإقليم ، الأول : نمو النزعة العسكرية ونشوء مراكز قوى مؤثرة قدتبحث عن دور سياسي كبير ، والثاني : نمو بعض الإتجاهات الأصولية التي تشعر أنها كانت أحد الأطراف الرابحة في الحرب بما يرتب لها مغانم سياسية .. وفي الحالتين فأن هذين المتغيرين سينعكسان سلباً على الخيار الديمقراطي والحاجة الى بناء الدولة الحديثة وإشاعة روح التسامح في المجتمع اليمني .

من هنا فإن أغلب الظن أن الإستحقاقات السياسية للحرب ستظهر تبعاً في صلب بنية النظام السياسي ، بمعنى أن الدولة التي توحدت ثانية بالقوة وقد تظل كذلك زمناً طويلاً ستحتاج الى وجوه جديدة يترافق ظهورها مع تقليم دورى المؤسسة العسكرية والتيار الديني حتى تعود اليمن دولة غير ضارة في إقليمها وأمام نفسها ، ويكفي أن طواقم الشركات الغربية التي رمت بإستثماراتها عن هذه البلاد قد غابت شهرين عن مواقع العمل ، وحين تعود فلا شك أنها تنتظر أن يحيط بها مناخ أقل توتراً من ذلك الذي عايشته في سنوات الوحدة الأولى .

هذه هي الدولة الثانية للوحدة بكل ما سيعنيه ذلك من تبادل في المواقع وتغير في الوجوه وطواقم القيادة وأساليب العمل ونوع العلاقة مع الجيران ، وإلا ما كانت الحرب قد إنتهت بهذه السرعة لو لم يكن هناك مخطط جاهز لإستثمار نتائجها بطريقة تؤخر طويلاً الحرب التي قد تأتي بعدها .



ليست حرب اليمن من النوع الذي تنتهي آثاره بوقف إطلاق النار .. فقد تهدأ ثم تعاود تفجراتها الأمنية والنفسية والسياسية في ما تبقى من سنوات هذا القرن ، ولن تعني سنوات الهدوء والسبات التي قد تمر فيها غير محطات مؤقتة للمناورة والتعبئة ، ومن السذاجة أن يتوهم أحد في اليمن بأن أي طرف إقليمي أو دولي كان سيتورط في إرسال جنوده الى أوار هذه الحرب التي كانت واحدة من سلسلة حروب أهلية هي إحدى سمات مرحلة ما بعد الحروب الإقليمية التي عرفتها نهاية الحرب الباردة ، وستظل الحروب الأهلية من هذا النوع تحت الضبط والسيطرة يتحمل نتائجها أهل البلاد وحدهم حتى يصيبهم الإعياء تماماً فيبحثون عندئذٍ عن لغة أخرى غير لغة الرصاص ، دون أن تكون مثل هذه الحروب قد أضرت بمصالح الشركات الكبرى أو أتاحت الفرصة لمنافس ما في وضع اليد على كنوز أرض مات بعض أهلها جياً ومرضى قبل أن يتمتعوا بخيراتها.

وسيكون تلقائياً نشوء قوى طامحة بدور سياسي أكبر في حياة البلاد ، فقد فازت في الحرب أطراف وخسرت أطراف أخرى ، فاز الجيش ، وفاز الإسلاميون ، وفاز حزب المؤتمر الشعبي ، وفاز البعثيون والناصريون وفاز فريق من القيايين العسكريين والأمنيين الذين يرتبطون بعلاقات عائلية وإجتماعية ، كما فازت قبائل على قبائل أخرى .. والأهم من ذلك أن هناك قوى جديدة ستنشأ في إطار كل مؤسسة من هذه المؤسسات ، تمثل لدى الإسلاميين مجموعة القيادات الشابة التي كانت الى وقت قريب قبل الحرب ، معزولة وملاحقة ، فإذا بها تجد في الحرب ونتائجها فرصة نادرة للإستقطاب والمطالبة بدور سياسي أكبر ، ومن الطبيعي إنتظار حصول إنشقاقات في صفوف الفائزين ، كما حصلت على الفور في صفوف الخاسرين ، وسيؤدي هذا التشرذم ، وما يرافقه من تنافس على السلطة والوجاهة والدور ، الى تحميل اليمن أعباء جديدة في وضعها الداخلي يُديم حالة القلق ويعطل وثوبها الى النهضة التي تعيش منذ ثلاثين سنة ، حاجة ماسة إليها .

وستكون اليمن ساحة مفتوحة لنزاعات مذهبية وعقائدية جديدة لم تكن موضع إثارة من قبل ، فقد أُنعشت الأزمة السياسية ثم الحرب نزعة البحث عن الخصائص المناطقية والمذهبية والإجتماعية بكل ما تجلبه من روح إستعداد ومحاولة فرض نمط على نمط آخر .. ولعل التصادم بين الأنماط هو أسوأ ما تنتجه حرب من هذا النوع ..

إن الفضااء يمتلئ ببداءات التحرر من الحرب :

فهذه الوحدة أبدية ..

وهي وحدة عمُدت بالدم ..

فقد حافظ اليمنيون على أعز ما صنعوه في هذا القرن ألا وهي وحدة اليمن ، وبرهن الرئيس صالح أنه حاضنة تناقضات هذا البلد وأن لديه أكثر مما كان يتوقعه أحد من ذلك الضابط الذي باشر قبل سبع عشرة سنة قيادة البلاد وسط العواصف والإنهيارات ..

فهل ستكون (حرب الوحدة) هي آخر الحروب ؟

.. قد لا تكون هذه الحرب آخر الحروب .. ما لم تُغلق الأبواب أمام الطامحين من العسكريين والقبليين وناشطي الحركات الإسلامية الذين قد يبحثون عن معركة أخرى .. وقد يتنازعون على طريقة إقتسام الغنائم المعنوية للفوز .. في حرب مع الذات إنتصرت فيها اليمن على اليمن وخسرت فيها اليمن أمام اليمن ..